

بـسـمـ اللهـ الرـحـمـنـ الرـحـيمـ

جماعـةـ التـبـلـيـغـ الـراهـنـةـ

فـيـ إـطـارـ الشـرـعـ إـسـلـامـيـ

التـأـلـيفـ

الـعـالـمـ الـجـلـيلـ الـمـحـقـقـ الـأـصـوـلـيـ الـأـلـمـعـيـ

فـضـيـلـةـ الشـيـخـ الـكـبـيرـ

الـعـالـمـ مـحـمـدـ فـارـوقـ الـأـتـرـانـوـيـ إـلـهـ آـبـادـيـ

ـ نـدـىـ لـحـدـهـ بـرـحـمـتـهـ وـثـرـىـ تـرـبـتـهـ بـبـرـكـتـهـ ـ

الـتـعـرـيـفـ

أـبـوـ فـهـدـ وـسـيـمـ الـغـوـنـدـوـيـ الـنـدوـيـ

١	١ التوطئة والتمهيد
٢	٢ ملخص السؤال
٣	٣ الاجابة
٤	٤ شريطة قبولية الطاعة
٥	٥ الادلة الشرعية
٦	٦ اقسام الأمور الشرعية
٧	٧ تعریف المطلق
٨	٨ شرط وجود المطلق
٩	٩ لا يجوز تقييد المطلق
١٠	١٠ التعليم والتبلیغ من المطلقات
١١	١١ حكم تقييد التبلیغ بطريقة
١٢	١٢ تخصیصات الدعوة
١٣	١٣ ثبوت المطلق لا يستلزم
١٤	١٤ تقييد المطلق على الرأي
١٥	١٥ لاتقبل حدود الله التغيير
١٦	١٦ الشواهد
١٧	١٧ مسئلة اختصاص الجمعة
١٨	١٨ صلوة الرغائب

التوطئة والتمهيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا، لَا يُحْمَدُ بِهِ إِلَّا هُوَ، وَلَا أَحُقُّ بِهِ مِنْهُ، وَ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ الْمُصْطَفَى وَصَفَّيِّهِ الْمُجْتَبَى، وَ
كَرِيمِهِ الْمُخْتَارِ، مُحَمَّدِ الْأَمِينِ الصَّادِقِ الْبَارِ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ
الْأَبْرَارِ، وَآلِهِ الْأَطْهَارِ، وَمِنْ وَلَاهِ إِلَى يَوْمِ السَّاعَةِ، مِنْ
الْأَنْصَارِ وَالْأَحْرَارِ، تَسْلِيمًا كَثِيرًا كَثِيرًا ۔

أَتَأْ بَعْدَ ！

فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ الْغَرَاءَ السَّمْحَةَ لِيُسْمِعَ مُقْتَضَاهَا وَلَا
مُطْلُوبَهَا فِي صَدَدِ الدُّعَوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَنَسْرِ الدِّينِ إِلَّا التَّبْلِيغُ
لِسَمَاحَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَعَطَائِهِ الْكَرِيمُ، مَمَّا كَانَ لَا يَعْتَزَّ بِمُثْلِهِ
فِي زَحَامِ الْأَدِيَانِ وَرِكَامِ النَّحْلِ فِي الْعَالَمِ عَبْرِ الْدَّهْرِ إِلَى
يَوْمِنَا إِلَّا دِينُنَا الْمُتَّيْنُ، وَمَا مَقْصِدُهَا إِلَّا نَشْرِفَضَائِلَهَا وَ
مَحَمِّدَهَا وَحَسَنَاتِهَا، مَمَّا لَا يَقْدِرُ عَلَى إِسْدَاءِ مُثْلِهَا إِلَى
الْإِنْسَانِيَّةِ الْجَرِيَّةِ الْمُتَأْوِهَةِ إِلَّا إِسْلَامُهُ، بِدُونِ أَنْ تَتَّخِذَ لَذِكْرِ

٢٢	١٩ اشكال والرد عليه
٣٣	٢٠ الادلة على ابتداع الرغائب
٣٥	٢١ قواعد كلية شرعية
٣٧	٢٢ الاهتمام بأداء حدود الله واجب
٣٩	٢٣ التضمام غير المشروع
٤٢	٢٤ ليس الموقوف عليه بدعة
٤٣	٢٥ اصلاح مفاسد الواجب واجب
٤٥	٢٦ يشكل التزام المباح
٤٨	٢٧ مجموع المباح وغير المباح فاسد
٤٩	٢٨ مساوئ الحركة التبليغية الراهنة
٥٠	٢٩ اهمال المطلوب الشرعي بدعة
٥٠	٣٠ افادات الامام الغنوي
٦٠	٣١ لا أصلالة لأفعال المشائخ
٦٥	٣٢ احداث الأمر المعدوم
٧٤	٣٣ لا يصح الاستشهاد
٧٥	٣٤ لا يجوز حمل طريقة الدعوة
٨٩	٣٥ الفهارس

طريقة معينة أو يوضع له نظام خاص ، قد اختصا به لا يتم إلا بهما ، لأن شارعها رسول الله ﷺ لم يتكلّف إقرار طريقة أو نظام تسهيلًا على الأمة و انتلاقاً من حكمته الرّبانية ، فلا حرج في اتخاذ طريقة ما و أى نظام كخطّة للمهام الدعوية و التبليغية الإسلامية ، بحيث لا يخالفها الشّرع الإسلامي و لا يضادها ، من الخطابة و الوعظ ، و الكتابة و التأليف ، و التجّشم في السفر أو الراحة في الحضر ، و الانفراد في الاجتماعي و ما إلى ذلك من الأمور المباحة ، و إذا لم يفعل ﷺ تقييد الدعوة و التبليغ بقيود و تخصيصها بنوع ، لم يكن لأحد بعده ﷺ أن يجترأ على تقييد ما أطلق ﷺ ، و أن يرسم لما لم يرسم ﷺ خطّة معينة مخصوصة ، يشجع جميع المسلمين على اتخاذها لمحضها ، و الاندماج إلى مسيرة رجالها دون غيرها ، و يحمل تجاه تاركها سوء الظن و البغض و الكراهة ، و لا يعتقد النجاة في الباقيه و السعادة في الفانية إلا معقوتين بناصيحتها فحسب ، و أصول الدين على من له أدنى إمام به من العالمين لا يكمن و لا يغيب عن باله

لحظة من اللحظات .

و من المعلوم لدا الجميع أن جماعة التبليغ و الدعوة الحاضرة لم تكن إلا صورةً معينةً و هيئةً معلمةً ، أنساب و رُكّبات من معالم و رموز ، بحيث ظهرت على ساحة الواقع كجماعة استقلّت بنظامها و علاماتها ، و لا تعرف اليوم من كلمة "التبليغ و الدعوة" إذا نطق بها إلا هذه الصورة و الهيئة المشكّلة الخاصة ، إذ أن ماركت و شكلت من أعمال و أشكال مختلفة ، لم تؤثر من الصحابة الكرام في عهودهم في صورتها المتوجّدة المركبة هذه ، ولم يُعرّفها على رهط منهم ، تأسست أعماله و فعالياته على ستة أمور لمجرّدّها ، إذ أنها تتمثل مقوماتها في الخروج لمدة الأربعين يوماً ، و التجول الدعوي المحتلّ ، و إعداد الناس على الخروج ، و التعليم الدينيّ الشّاخص ، و الرحلات للمذاهب المحدّدة إلى جهات متّبعة ، و النزول و الإقامة في المسجد ، مما لا يجوز العدول عنها و إهمالها بالقطع ، و من الواقع أن هذه الجماعة التبليغية المشكّلة بهذه الأشكال و الأعمال المخصوصة ، قد

كانت حديثة العهد بالتأسيس والظهور ، في القرن السابق الرابع عشر للهجرة ، على يد الداعية الكبير العالم الجليل فضيلة الشيخ محمد إلياس الكاندهلوى - تغمده الله بواسع رحمته - ، ولم تكن معلومة فيما قبله من مبدأ زمانه ، فضلاً عن العهد النبوى ﷺ ، ولكنها أصبحت الحاضر أساساً أصيلاً للدعوة والتبليغ ، يُتعبد بكل جزء من أجزاءه كمثل عبادة مقصودة ، ويُتحدى عن عظمتها وقداستها وكثرتها فضائلها ، ويُشخّن في الإلحاح على المشاركة فيها ، حتى يصوّرها هذا اللجاج في أذهان الجماهير واجبة محظومةً عليها لا مناص من أدائها ، وبلغوا اليوم من الغلوّ وكثره الاقتحام فيها إلى أن أحداً سواءً كان عالماً أم جاهلاً ، قد أعرض عنها أو نبه أحداً منهم على غلوّه ومباليغه المبغوضة ، تعرّضوا لتدبره وصدقه وصلاحه بل لإيمانه وعقيدته أحياناً .

إننا نتأكّد بالإيمان من أن الدين الإسلامي الكامل التام الذي قد وضع ﷺ في بلاده آخر لبنة ، و قد أكمل الله تعالى له نحلته الحنيفة ، لا يعرف بالقطع . مهما كانت ظنوننا

بهذه الجماعة أحسن وأجمل ، لما تتراءى لنا فوائدتها الجمة . لهذه الهيئة الدعوية الخاصة أثراً ، و بالتالي لم تكن فيه إلا زائدٌ مضافٌ مستحدثٌ ، شُكِّت عن ثبوتها الأدلة الشرعية الإسلامية ، و تحكم لها بالإحداث والابتداع في الدين ، كما أن حدث عما قريب في بلد الهند و غيرها من انعقاد احتفالات بميلاد النبي الكريم ﷺ ، كان الناس يهتمون بحضورها و استماع ما كان يدور بها من ذكره ﷺ و الإنشاد ب مدحه و التراشق بمناقبه لشدّ ما يكون ، استدلاً على جوازه بما كان فيها تعظيمٌ و تكريّمٌ لكلّ ما يجري فيها من نشاطات ، و يزيدهم ذلك محبةً له ﷺ ، ولكن العلماء الرئائين قد دحضوا جوازها بكلّ الآراء و الاستدلالات الشخصية غير الشرعية ، و صرّحوا الصورة الذكر النبوى المتشكّلة بمجموع هذه القيود المختلفة المنوّبة بحكم الابتداع ، لعدم توافق الشرع بها ، و إذا أطلق الشرعُ أمراً ، فلا حقّ لأحد أن يجرّ على تقييده ، فإذا تضح أن الحفلات العيّلاربة لاستجلاب المحبة للنبي ﷺ و التقرّب إليه ، لا يجوز عقدها

بعدم عقدها في القرن الأولي ، فما هو الفرق الذي يaidu بين تبليغ ذاك وجواز هذه الجماعة الدعوية التبليغية الراهنة المعروفة المخترعة، التي لا تزال معدومةً منذ أول العهد إلى القرن الرابع عشر الهجري ، ولكنها صارت اليوم مقتضى الشرع الوحيد؟ .

لقد صلب اليوم عود جماعة التبليغ ، وشَرَقتُ العالم وغَربَته ، وعرفت بحركة شعبية ، طابعها الغلو والإفراط ، حتى إن أنكر أحدٌ عليها شيئاً ، رماه "الجماعتيون" بالطعن والملامة والعار ، وقد أعرض عنها الكثير على كُرْهِه مع إدراكيهم لعيوبها وفاسدتها تَخْوِفاً من روعة شيوعيها واتقاً من الافتضاح بأيديهم ، مما يدفعهم يتَوقَّمُون لهم ثقة بمسايرتهم الحق ، ويَقِنُّا بكونهم ميزاناً ، يوزن به العلماء والصلحاء ، ومهما يكال به صلاحهم وتقواهم ، و لا نقدر على تشبيه غلوّهم المُفْرط أحسن وأوفق من مثال الغلو والتغافل الذي مارسه متبّعو أحمد رضا خان البريلوي ، الملقبون بـ "البريلويين" ، في البدع المختلفة من حضور الميلاد النبوى

عَلَيْهِمُ اللَّهُمَّ وَالْقِيَامُ وَالاحْتِفالُ عَلَى الْقَبُورِ وَالضَّرَائِحِ ، وَالتَّلَوَّةُ عَلَى الْأَطْعَمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْكَثِيرِ ، وَكَانَ الْجَمَاهِيرُ يَعْتَقِدُونَهَا فَارِقاً بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ .

وَعَجَّا لِلْفَرَقِ الَّذِي يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَحْدُثَةِ الَّتِي طَبَعَ عَلَيْهَا طَابِعَ "الْبَدْعَةِ" لِمُخَالَفَةِ الشَّرْعِ لَهَا ، وَلِقَبِ الْبَرِيلَوَيْنَ بِالْمُبَتَّدِعِينَ ، بِارْتِكَابِهَا وَإِحْدَاثِهَا ، وَالْمَحْدُثَةِ الَّتِي رُقِيَّتْ إِلَى مَنْزَلَةِ السَّنَةِ بِلِ الْوَجُوبِ وَالْفَرْضِ ، فَأَتَى الْعَدْلُ بَيْنَهُمَا؟ .

كَانَ مَسْنَدُ الْهَنْدِ الْإِمَامُ الْعَبْرَقِيُّ الْعَالَمُ الْجَلِيلُ وَالْمُصَلِّحُ الْكَبِيرُ وَالْمُجَاهِدُ الْمُحرِّرُ الْعَظِيمُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ الْعَلَمَةِ رَشِيدِ أَحْمَدِ الْغَنْوُوهِيِّ - طَوَى اللَّهُ عَلَيْهِ رَحْمَاتَهُ وَبَرَكَاتَهُ وَنَعْمَهُ - قَدْ أَمْرَ مَسْنَدُ الْهَنْدِ وَنَابِعُهَا إِلَيْهِ الْإِمَامُ الْمُحَقَّقُ الْأَصْوَلِيُّ الْكَبِيرُ وَالْعَالَمُ الْأَلْمَعُ الْمَحْدُثُ الْجَلِيلُ الشَّيْخُ الْعَلَمَةُ خَلِيلُ أَحْمَدِ السَّهَارِنْفُورِيُّ - ظَلَالُهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَارْفَةُ طَرِيَّةِ نَدِيَّةٍ - بِأَنْ يُطْلِقَ عَنَّا قَلْمَهُ فِي الْخَرَافَاتِ وَالْبَدْعَاتِ الشَّائِعَةِ عَبْرِ الْبَلَادِ مِنَ الاحْتِفالِ بِعِيَادَتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِمُ اللَّهُمَّ ، وَالْهَتْكَمَانُ بِالْقِيَامِ وَإِقَامَةِ الْأَعْرَاسِ عَلَى الْقَبُورِ وَالضَّرَائِحِ وَالتَّلَوَّةِ عَلَى

الماكـلـ وـ المـشـارـبـ ، فـكـتـبـ كـتـابـهـ العـظـيمـ باـسـمـ "ـ البرـاهـينـ القـاطـعـةـ"ـ مـهـدـأـلـهـ إـلـيـهـ بـالـلـغـةـ الـأـرـدـيـةـ ، كـمـاـ كـاتـبـ العـلـامـةـ الغـنـغـوـهـيـ مـسـنـدـ الـهـنـدـ إـلـمـامـ الـكـبـيرـ وـ الـمـرـشـدـ الـعـظـيمـ حـكـيمـ الـأـمـةـ وـ الشـيـخـ الـمـتـقـنـ أـشـرـفـ عـلـىـ التـهـانـوـيـ .ـ رـفـعـهـ اللـهـ تـعـالـىـ مـنـزـلـةـ وـ طـيـبـ شـرـاـهـ .ـ بـمـطـوـلـاتـ عـلـمـيـةـ مـنـ الـكـتـبـ وـ الرـسـائـلـ الـتـىـ جـمـعـتـ فـيـ كـتـابـ "ـ تـذـكـرـةـ الرـشـيدـ"ـ الـأـرـدـيـ ، وـ زـحـرـ شـكـوـكـهـ وـ التـشـرـدـ الـذـيـنـ لـزـقـتـ بـيـالـهـ فـيـهـاـ ، وـ يـنـبـغـيـ لـمـنـ يـلـتـمـسـ الـحـقـ وـ يـطـلـبـ الـمـفـرـ مـنـ الـبـاطـلـ أـنـ يـرـاجـعـ إـلـىـ هـذـيـنـ الـكـتـابـيـنـ ، مـطـالـعـاـ بـعـيـنـ الـإـمـعـانـ فـيـ كـتـابـهـمـاـ وـ الـقـوـاعـدـ الـفـقـهـيـةـ فـيـهـاـ ، فـسـيـكـونـ قـدـ اـرـتـدـ عـنـهـ الـقـرـدـ وـ حـلـ مـحـلـهـ الـبـثـ فـيـ أـنـ الـحـكـمـ فـيـ الـاحـقـالـ بـالـمـيـلـادـ وـ أـمـثـالـهـ وـ الـطـرـيـقـةـ الـتـبـلـيـغـيـةـ الـمـعـيـنـةـ سـوـاـ ، بـشـرـطـ أـنـ الـعـدـالـةـ فـيـ ذـلـكـ مـاـثـلـةـ .ـ

وـ هـذـاـ هـوـ فـضـيـلـةـ الشـيـخـ الـعـلـامـ مـحـمـدـ فـارـوقـ الـأـتـرـانـوـيـ إـلـهـ آـبـادـيـ .ـ تـوـسـعـتـ عـلـيـهـ الرـحـمـةـ وـ الـبـرـكـةـ .ـ كـانـ الـعـالـمـ الـرـبـانـيـ الـجـلـيلـ وـ الـمـحـقـقـ الـكـبـيرـ وـ الـأـصـوـلـيـ الـأـلـعـبـيـ ، (ـ وـ قـدـ اـسـتـأـثـرـتـ بـهـ رـحـمـةـ اللـهـ شـهـرـ صـفـرـ سـنـةـ (ـ ١ـ٤ـ٢ـ٥ـهـ)ـ ، فـقـدـ اـسـتـفـتـاهـ

طـالـبـ نـكـيـنـ الـفـوـادـ مـنـ طـلـابـ إـحـدـىـ كـبـرـيـاتـ الـمـدـارـسـ ، وـ هـوـ قدـ تـخـرـجـ الـيـوـمـ فـيـ الـعـالـمـيـةـ وـ صـارـ عـالـمـاـ مـتـدـيـنـاـ ، فـيـ صـدـدـ الـجـمـاعـةـ الـتـبـلـيـغـيـةـ الـمـرـسـوـمـةـ هـذـهـ ، فـكـتـبـ لـهـ فـيـهـاـ إـجـابـةـ دـالـةـ تـدـعـمـهـاـ الـدـلـائـلـ وـ الـشـوـاهـدـ مـنـ الـكـتـابـ وـ الـسـنـةـ وـ الـفـقـهـ ، مـمـا يـسـهـلـ عـلـىـ شـاـذـ مـسـلـكـ الـتـقـقـهـ فـيـ الـدـيـنـ طـرـيـقـاـ ، وـ قـدـ تـحـلـ جـيـدـ الـاسـتـفـتـاءـ وـ إـجـابـتـهـ بـالـطـبـاعـةـ وـ الـتـوزـيـعـ فـيـ كـتـابـ قـبـلـ الـيـوـمـ بـعـشـرـيـنـ عـامـاـ ، وـ بـعـدـ نـفـادـ طـبـعـتـهـ الـأـوـلـىـ كـانـ يـعـادـ إـلـىـ الـمـطـبـعـةـ فـيـ حـيـلـةـ فـضـيـلـةـ كـطـبـعـةـ ثـانـيـةـ ، إـذـ بـنـدـاءـ رـبـهـ هـتـفـ بـاسـمـهـ ، فـاـرـتـحـلـ إـلـىـ جـوـارـهـ الـبـاقـيـ الـوـارـفـ ، مـخـلـفـاـ وـ رـاهـاـ هـشـرـوـتـهـ الـعـلـمـيـةـ الـتـذـكـارـيـةـ الـعـظـيـمـةـ تـنـظـرـ ، حـتـىـ حـانـ لـهـ أـنـ يـتـجـمـلـ بـثـوبـ قـشـيـبـ مـطـبـعـيـ ، فـأـدـعـوـ اللـهـ تـعـالـىـ أـنـ يـنـفـعـ بـهـ الـأـمـةـ وـ يـحـفـظـ بـهـ الـشـرـيـعـةـ الـغـرـاءـ .ـ

الناشر

٢٣ رـبـيعـ الـآـخـرـ ١ـ٤ـ٢ـ٥ـهـ

ملخص السؤال :

فضيلة الشيخ الكريم دامت بركاتهم وعمت فيووضهم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أدام الله تعالى لكلا المرسل والمُرسَل إليه
الحفظ والبركة

منذ أيام ، لى سؤال ، طالما يشغل بالى و يقلق حالى
، لا بدلى من الانكشاف عنه ، و الانشراح صدرأ ، فلا أرجو
منكم إلأ إجابة ، تشفى غليلى و تسكن مضطربى -

”كيف تقع حركة الدعوة والإرشاد الراهنة العاملة التي
تتمرکز جامع نظام الدين بدلهى عاصمة الهند ، و طرقها
العملية المحدثة ، في ميزان الشرع الإسلامي ، و ما هو حكمه
في الاندفاع بها عملاً و مساعدةً ، و ما هي هذه الأمور الستة و
ما أحكامها من اتخاذها ، و إن لم يرد الشرع بجوازها ، فهل

يجب على العلماء إنكارها و مخالفتها أم لا ؟ ، وما مشاركة
العلماء فيها بالعدد الملموس ؟ ، من فضلكم أطلعنى على ردك
الشافى على سؤالى ” -

و التمس من صاحب الفضيلة أن يوسعنى به علمأ
صبيحاً واضحاً ، لا يترك حوله غامضاً يبقى فى نفسى ، حتى
أحتاج فى شرحه إلى مراجعتك ، أرجو منكم الدعاء لي فى
صالح دعواتكم ، و أنتظر الإجابة بفارغ الشوق و عينين
ساكتين -

و السلام عليكم

طالب من الجامعة العربية هتورا ، بانده

الإجابة :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَضْلَةُ الْأَخِيْرِ الْعَزِيزِ الْمُحْتَرِمِ سَلَّمَكُمُ اللَّهُ وَزَادَكُمْ عُمْرًا

وَعَمَلًا

السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ

إِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ عَلَى الصَّحَّةِ وَالْعَافِيَّةِ الْمُسْتَمْرِتَيْنِ، وَ

أَدْعُوكَ بِمِثْلِهِ دَائِمًاً، وَبَعْدَ :

فَقَدْ زَادَتِي رِسَالَتُكَ بِهُجَّةٍ وَحِبْرًا، وَعَظَمَتْ مَسْرَاتِي

بِتَنَالُهَا، وَقَدْ ذَكَرْتَ فِيهَا طَالِبَكَ فِي الإِجَابَةِ الْوَاضِحةِ

الْمُفْصَلَةِ (بِعِينِ الشَّرِعِ الْمُضْبُطِ عَنِ الْحَرْكَةِ الدُّعَوِيَّةِ

الْمُنْظَمَةِ)، وَلَكِنْ قَلَّةُ الْفَرَصِ لَمْ تَكُنْ لِتَخَلَّيْنِي أَتَصْدِي لِإِشْفَاءِ

غَلِيلِكَ (فِي سُؤَالِكَ)، كَمَا أَنِّي الشُّعُورُ بِالْأَمْتَالِ لِأَمْرِكَ يَهْجُسُ

فِي قَلْبِي وَلَا يَجْعَلُ لِي مَفْرَأً مِنْ أَدَاءِهِ، فَمَا زَلتُ مَذَدَّاً مَتَرَدَّدًا

فِيمَا أَنِّي إِذَا انْقَطَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَدْ احْتَجَتُ إِلَى تَسْوِيدِ الْمَثَاثِ

مِنِ الْصَّفَحَاتِ (١)، وَذَلِكَ يَقْتَضِي مِنِي فَتْرَةً لَا تَحْصُلُ لِي

بِتَاتَا، فَاَكْتَفَيْتُ اَضْطَرَارًا بِاتِّخَادِ الْإِيْجَازِ وَالْاَخْتَصَارِ فِيهِ
فَحَسْبٌ، اَمْتَالًا لِطَالِبِكَ الْمُشْنُودِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ الْمُعْنَى، وَبِهِ
نَسْتَعِينُ وَلَا حُولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ -

(١) : قَدْ أَعْدَّ الْآنَ كِتَابًا مُبِيْسُوتَ مُفْصَلَ بِأَرْبَعِ سَمَاءَهِ صَاحِبِهِ
بِ”الْكَلَامِ الْبَلِيْغِ فِي أَحْكَامِ التَّبَلِيْغِ“، وَهُوَ يَتَعَيَّنُ بِالْوَضَاحَةِ
وَقُوَّةِ الْعَارِضَةِ، وَقَدْ طَبَعَ الْآنَ -

شريطة قبولية الطاعة والإذعان

لم تكن طاعةٌ وإذعانٌ لتُقبل و تُقرَّر - مهما كانت قيمتها ونفعيتها لدى الجماهير - إلَّا إذا ماتتفق مع نواميس الشريعة الإسلامية و لا تعارض شيئاً منها ، فإنَّ كان فيها الخلاف و المناقضة لقوانينها المقرَّرة ، صارت مطروحة منبوذة في سلَّة المهملات -

فَلَذَا يُجْبِي عَلَى جَمِيعِ دَاعِيِّي رِهْطِ الدُّعَاءِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ أَنْ يَطْلُعَ عَلَى مَا شَرَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْقَوْنَى وَوَضَعَهُ لِتَبْلِيغِ الدِّينِ وَالدُّعْوَةِ إِلَيْهِ مِنَ الْمُقَرَّرَاتِ الثَّابِتَةِ مِنَ الْأَدَابِ وَالْأَصْوَلِ ، وَيَحْتَرِمُهُ وَيَتَحَفَّظُ عَلَى حَدُودِهِ وَلَا يَعْلُو عَلَيْهِ ، فَإِنَّ الدُّعَوَةَ حَسْبَمَا يَضُعُ لَهَا الشُّرُعُ تَجْبِيْهَا حِينَأَنَّهَا تَسْتَحِبُّ أَخْرَى ، وَهَنْئَى أَنَّهَا قَدْ تَكُونْ بَدْعَةً ، الْإِمْتَاعُ عَنْ مَلَاسِتَهَا وَاجِبٌ ، فَعَلَى كُلِّ نَاشِطٍ فِي حَقْلِهَا أَنْ يَقْفِي عَلَى مَالِهَا وَمَا عَلَيْهَا ، تَرْفَعَأَنْ تَجْلُوزُ الْأَتْزَانَ وَالْتَّوْسِطَ إِلَى الْغَلُوِّ وَالْإِفْرَاطِ فِي الدِّينِ ، وَتَعَذِّي حَدُودُ اللَّهِ وَتَغْيِيرُ الْمُحْكُومَ بِهِ الشَّرْعِيَّ ، حَتَّى لَا تُذَهِّبَ الْحَسَنَاتِ سَيِّئَاتَهُ -

الأدلة الشرعية

المصادر الشرعية الفقهية المقبولة أصالةً أربعة: (١) الكتاب (٢) و السنة (٣) و الإجماع (٤) و القياس -

فقد بات صريحاً عن الرغوة أن لا يوزن عملٌ من الأعمال في صحته و فساده إلَّا بمقاييس هذه الأدلة الشرعية فحسب ، و لا اعتبار لغيرها من الأشياء عند الشرع للاستدلال على صحة أمرٍ من الأمور على الشيوع و الشمول ، و مساعدة العلماء و الشيوخ ، و كثرة الإفادات و المنافع ، و ظهور الخوارق و الكرامات ، و إسلام الجماهير على العموم ، و تشديد الجوامع و المآذن بالكثرة ، و إقبال التاريكى الصلاة على أداءها ، و إن كانت مقاييس الشرعيات المقرَّرة و يستجلب الاطمئنان عليها ، فالواضح أنَّ الاقتناع بمصدريتها و الاقتناع بها يشكّل على الجماهير خطراً داهماً و بـأَشْعَنْ ، و بالـأَخْضَع عِمومَ الضلالِ فيهم -

أقسام الأمور الشرعية و أحکامها

تنقسم الأمور الشرعية إلى قسمين: الأول: المقيدو

الثانية: المطلقة

الأول: الأمور المقيدة هي التي قيدها الشارع بقيده و
كيفية، لا تتحقق إلا بهما، وتنقضها وجوباً لظهورها، فيكون
القيد فصلاً للمقيد، والفصل جزء الأصله، فلا يمكن تصوّر
الذات بدون فصله، كما أنّ صفة الناطق عينت للإنسان، فلا
يتم تصوّر ذات الإنسان إلا إذا اتصف بميزة النطق والتكلّم،
ولايتحقق وجوده الخارجي بغيره، فلا خفاء أن الامتنال للأمر
المقيد لا يتم إلا بقيده وكيفيته، نحو صلاة الظهر، بأنّها لا
تجب ولا يصح أداؤها إلا بعد ما اجتمع لها ما يرد له الشرع
به من التقييدات والتعيينات، لأنّ المقيد يجري على تقييده.

أما الثاني: فهى الأمور المطلقة التي لم يقيدها الشارع بقيود وفريدي، بل أطلقه، فيتم الائتمار للمطلق، عندما يُعمل به مع هيئة وصفة مباحة توافق الشرع، لأن المطلق يجرى على إطلاقه، كما لا يخفى على من له أدنى مسكة من العلم.

تعريف المطلق

قد عرف العلماء الأصوليون "المطلق" يكذا: "كذا"

المطلق المعترض للذات دون الصفات .”

” المراد بالمطلق الحصة الشائعة في أفراد الماهية من غير ملاحظة خصوص كمال أو نقصان أو وصف (كذا في نور الأنوار وغيره) -

وقال صاحب الكشف :

”المطلق كثيراً من يطلق في الأصول على ما يدل على الحقيقة من حيث هي و الماهية في حد ذاتها لا الواحدة والمتکثرة فاللفظ الدال عليهما من غير تعرّض بقيد ما هو المطلق“ -

لقد كانت في بيان القاعدة الفقهية المشهورة ”
المطلق يجري على إطلاقه“ كافية لنا، ولكن فرط المودة لـ
قد حدثنا إلى إبراد المزيد على ذلك -

شرط وجود المطلق في حد الخارج

هناك قاعدة عقلية، يجب الإقرار بها، أن المطلوب لا وجود له في حد الخارج بغير فرده، حيث قال الفقيرانى فى كتابه "شرح العقائد":

”لا وجود للمطلق إلا في ضمن الجزئي“ -

ويتضح من ذلك أن ما يكون للمطلق من الأوصاف والعوارض تكون الأمور المنضمة إليه وتوابعه ، لا القيود والخصوصيات .

لا يجوز تقييد المطلق على الرأي الذاتي

إن هذه العوارض والأمور المنضمة إلى المطلق ، إذا قُيد بها أمر مطلق مشروع ، تحول لأجلها إلى غير مشروع لا يجوز ، و يُحكم عليه بالبدعة المضلة ، و تغيير الشرع أسوة جريمة بلا رادع ، و لا تقييد هذه القاعدة الفقهية المعروفة ” لا يقتيد المطلق بوصف أو قيد من قبل الرأي ” ، إلا بما ذكرت أعلاه .

التعليم والتبليغ من المطلقات

و ليعلم الجميع بأن التعليم والتبليغ كلاهما مطلقات في الشرع ، لأن الشارع قد عين و أمر بالتبليغ بعينه ، ولكن لم يرسم له طريقة معينة ، و لم يصف له صفة مخصوصة ، كما قال الإمام العلامة الشاطبي في كتابه ”الاعتصام“ على

صفحة ١٨٧ من الجزء الأول :

”الأمر بتبليغ الشريعة وذلك لا خلاف فيه لقوله تعالى : ”يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ” و أمته مثله وفي الحديث ”فليبلغ الشاهد منكم الغائب ” ، و التبليغ كما لا يقتيد بكيفية معلومة ، لأنه من قبيل المعقول ، فيصبح بأي شيء أمكن من الحفظ والتلقين و الكتابة و غيرها كذلك لا يقتيد حفظه عن التحريف و الزيف بكيفية دون أخرى ” -

فتبليغ الدين الإسلامي بكامله دون بعده يتحقق من كل ما يبيحه له شرعيه المتين من الأساليب و المناهج و الطرق ، و لا يعارضه ، فلا حرج فيما إذا حصل و أمكن من الترغيب أو الترهيب ، و الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر ، و التشier أو الإنذار ، و المعاملة باللين و المحبة أو الملابسة بالغلظة و التقزّز ، و تحسين الحسن أو تهجين الهجمين ، و إطلاق اللسان أو تسرير البنا ، و المسالمة أو المقاتلة ، و التذكير أو الوعظ ، و الانفراد أو الجماع ، و المجادلة أو الهدایة و الإرشاد ، و التعليم و التدريس ، و الإقامة أو السفر ، و البذل

أو التفاني ، و غيرها مما يسوّغه الشرع و يجيزه مما هو أطبق و أنفع ، مراعاة للمخاطبين و البيئات ، و كلّها تتواءر عن النبي الكريم ﷺ و أصحابه الكرام و التابعين و الأسلاف الصالحين من المجتهدين و المحدثين - رضوان الله عليهم أجمعين - ، و ما زال المتقدّمون الصالحون يعملون بها و يسلكون طرقها ، حتى توصلت إلينا .

حكم تقييد التبليغ بطريقة

فلمّا أتّضح أنّ التبليغ يجري على إطلاقه حسبما ينطبق على أصول الشرع ، قد تجلّى أنّ إجرائه على تقييده بالقيود و الشرائط المعينة ، أو الزائدات المخصوصة المفرّعة من قبل الرأي الشخصيّ ، إنما يأتي في معرض الخروج على حدود الله تعالى ، و تعدى محارمه و مسخ الشريعة المحمدية ، و هذا ما يسمى في الشرع " تغيير الشرع و الإحداث في الدين " بل الأصحّ الابتداع و الصلال .

تخصيصات الدعوة المنظمة الحالية

و ممّا قد اختصّت الدعوة بها من الأمور و اللوازم ،

حتّى لا يكاد رجل متّصل بها يلوى على شئٍ من غيرها ، من المناهج الدعويّة الأخرى المباحة ، فيما يلي :

" الخروج من البيت ، والمغادرة للمذاهب الفاسدات و الطوال ، و التجول الدعويّ المحليّ ، و إعداد العوام و تشكيّلهم ، و الالتصاق بالأمور الممّنة المباحة لمجردّها ، و الأمر ببعض المعروف و إهمال أكثره ، و ترك النهي عن المنكر برأسه ، و الدعاء بالجهر في الاجتماع ، و سهر ليلة الجمعة ، و تلاوة سورة " يس " بالجماع ، و إحلال الجهلاء مناصب العلماء ، و تأمّير الفساق و من هم غير أهل الإمارة ، و الاستخفاف بالعلماء و الصالحاء ، و الاستهتار بالمدارس و الخوانق ، و المداهنة في الدين ، و إقامة الجمعة في القرى ، و الحضور في مجالس الاحتفال بالمواليد و هلمّ جرّاً ، و فوق ذلك كلّه الإلحاح المشدّد على جميع هذه الأعمال المذكورة ، و التزام ما لا يجب التزامه ، و الاعتداد بها في كلّ شئّة .

لقد قال العالم الجليل و مسنّد الهند في الحديث الشريف الإمام الكبير و المحدث العظيم سماحة الشيخ

العلامة محمد زكرياء الكاندهلوi - نور الله مرقده - في طبعة كتابه الأولى "الردود على الاعتراضات على الجماعة التبليغية" على صفحة ٢١٤ ، بواسطة صنديد من صناريد العلوم الشرعية والعلقانية في الهند العالم الجليل الشيخ الأجل العلامة محمد منظور النعماني - أنعمه الله ببركاته ورحماته ونعيمه - :

"المراد بالتبليغ أصلًا خطة نظام عملٍ مخصوصٍ، يتمثل في معرض الإقامة في البيئة التي تسودها الأجواء الدينية والدعوية المخصوصة مواصلة للمبادئ المخصوصة، بالمحافظة على الأفعال والفعاليات المخصوصة، وفق البرنامج المعين المخصوص" -

وقد صرّح سماحته بعد ما سُوّد سطوراً، بالتجهيز إلى هذا النظام المخصوص ببالغ الاهتمام والدعوة ، حيث يقول : " الواقع أن المراد بالتبليغ والدعوة ليس إلا هذا البرنامج المخصوص العملي ، الذي ندعو سواد الأمة المسلمة الأعظم ، ليندمجوا فيه ، مع الإغضاء عن تفاصيلهم علمًا

و عملاً ، بل نحاول إلى حد استطاعتنا اجتذابهم له " - و استطرب سماحته بالقادم من الصفحات ٤٣ في نفس الكتاب مصريحاً :

" وما على المندمجين في لواء جماعة التبليغ إلا ستة أمور مخصوصة ، يجري التهذيب والتدريب لهم وفقها فحسب ، و تُنقل رسالتها من أقصى البلاد إلى أقصاها ، ومن أقرب العمران إلى أبعده ، وما يسْتَتبعها من الرقم السبع تلقائيًا هو أن لا اشتغال لهم إلا بها " -

و زاد سماحته في صفحة ٤٦ منه : " لا شك أن الوعظ من حقوق العالم ، إلا أنه وجب عليه حين الرحلات الدعوية والملتقيات التبليغية ، أن لا يُسرّح لسانه إلا في هذه الجهود الستة ، ولا يتحزّث عن غير فضائلها " -

فبالجملة أن الحركة التبليغية الحالية الناشطة في حقل الدعوة والإرشاد مخصوصة كلّ الخصوص و مقيّدة تمام التقييد ، كما أن الشك لا يشوب صدق أن جميع تخصيصاتها

من النـظامـ المـخـصـوصـ وـ الحـفـاظـ عـلـىـ الـوـظـائـفـ الـمـعـيـنـةـ، وـ المـعـاـيـشـ وـ فـقـقـ الـبـرـنـامـجـ الـمـوـضـحـ، فـيـ هـذـهـ الـهـيـةـ الـمـرـكـبـةـ الـمـنـظـمـةـ، لـمـ تـكـنـ تـوـاجـدـ فـيـ عـهـدـ النـبـيـ الـكـرـيمـ ﷺـ وـ عـهـودـ الـصـحـابـةـ الـكـرـامـ وـ الـقـابـعـينـ- رـضـوـانـ اللـهـ تـعـالـىـ أـجـمـعـينـ.ـ الـبـتـةـ، بـلـ إـنـمـاـكـانـ مـظـهـرـ إـحـدـاـهـاـ زـمـنـ الـقـرـنـ الـرـابـعـ عـشـرـ الـهـجـرـىـ.

فـهـلـ هـنـاكـ شـئـ مـنـ الـمـرـيـةـ بـقـىـ بـعـدـ هـذـاـ، فـيـ تـعـيـنـ الـحـرـكـةـ الـتـبـلـيـغـيـةـ الـحـاـضـرـةـ الـمـتـمـثـلـةـ بـهـذـهـ الصـورـةـ بـدـعـةـ صـرـيـحـةـ وـ مـحـدـثـةـ مـضـلـلـةـ يـحـظـرـ عـلـيـهـاـ وـ تـحـرـمـ وـ تـكـرـهـ بـاـنـضـمـامـ الـمـكـرـهـاتـ إـلـيـهـاـ، وـ هـىـ تـسـبـبـ فـيـ إـلـحـاحـ الـعـنـيفـ وـ الـمـداـوـمـةـ الـحـافـلـةـ عـلـىـ تـقـيـدـهـاـ بـالـطـرـيـقـةـ الـمـتـعـيـنـةـ غـيـرـ الـشـرـعـيـةـ،ـ وـ إـثـبـاتـ وـ جـوـبـهـاـ اـعـتـقـادـأـوـ فـعـلـأـ،ـ وـ فـسـادـ عـقـيـدـةـ الـعـوـامـ.

دـلـائـلـ مـطـلـقـ التـبـلـيـغـ لـيـسـ لـإـثـبـاتـ مـقـيـدـهـ

وـ مـحـاـيـجـ بـمـنـ الـمـلـاـحـظـاتـ أـنـ الـدـلـائـلـ الـتـىـ تـوـفـرـ عـلـىـ ثـبـوتـ الـمـطـلـقـ الـمـشـرـوعـ،ـ لـاـ يـسـتـدـلـ بـهـاـ عـلـىـ ثـبـوتـ الـمـقـيـدـ الـمـخـصـوصـ،ـ حـتـىـ أـنـ يـتـوـفـرـ عـلـيـهـ دـلـيلـ الـقـيـيدـ وـ الـتـخـصـيـصـ

الـمـنـفـرـدـ،ـ كـذـلـكـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ تـسـعـمـلـ الـدـلـائـلـ الـمـثـبـتـةـ لـمـطـلـقـ الـدـعـوـةـ وـ الـتـبـلـيـغـ،ـ لـاـسـتـبـاطـ الـحـكـمـ بـالـتـخـصـيـصـ وـ الـتـقـيـيدـ لـمـقـيـدـهـاـ،ـ لـأـنـهـ لـاـ حـقـ لـأـحـدـ لـتـقـيـيدـ مـاـ يـطـلـقـ عـلـىـ رـأـيـهـ الـذـاتـيـ،ـ وـ لـوـ كـانـ صـحـابـيـاـ.

تـقـيـيدـ الـمـطـلـقـ عـلـىـ الـرـأـيـ الـشـخـصـيـ بـدـعـةـ

إـنـ تـقـيـيدـ الـمـطـلـقـ وـ تـخـصـيـصـ الـعـامـ عـلـىـ الـأـرـاءـ الـشـخـصـيـةـ،ـ بـدـوـنـ تـوـافـرـ دـلـيـلـ عـلـيـهـ مـنـ الـشـرـعـ الـمـتـنـيـنـ،ـ هـوـ إـلـاـحـادـثـ فـيـ الـدـيـنـ وـ الـابـتـاعـ وـ الـضـلـالـةـ،ـ وـ الـتـوـقـلـ فـيـ نـظـامـ الـتـشـرـيـعـ وـ الـتـقـنـيـنـ الـإـسـلـامـيـ،ـ كـمـاـ قـالـ إـلـيـمـ الـعـلـامـ الـعـلـامـ الشـاطـيـبـيـ

فـيـ "ـالـاعـتـصـامـ"ـ عـلـىـ صـفـحةـ ٢٢٩ـ :

"ـ إـذـاـ ثـبـتـ مـطـلـقـ الـصـلـاـةـ لـاـ يـلـزـمـهـ إـثـبـاتـ الـظـهـرـ وـ الـعـصـرـ وـ الـوـتـرـ أـوـ غـيـرـهـ حـتـىـ يـنـصـ عـلـيـهـاـ عـلـىـ الـخـصـوصـ،ـ وـ كـذـلـكـ إـذـاـ ثـبـتـ مـطـلـقـ الـصـيـامـ لـاـ يـلـزـمـهـ إـثـبـاتـ صـومـ رـمـضـانـ أـسـ عـاـشـورـاءـ أـوـ شـعـبـانـ أـوـ غـيـرـ ذـلـكـ حـتـىـ يـثـبـتـ بـالـتـقـصـيـلـ بـدـلـيـلـ صـحـيـحـ"ـ.

ثـمـ قـالـ إـلـيـمـ الـعـلـامـ عـلـىـ صـفـحةـ ٣٤٥ـ :

”**التقييد في المطالقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييداً رأى في التشريع**“ -

و قال على صفحة ٣٧ من الجزء الأول :

”**الثاني أن يطلب تركه ينهي عنه لكونه مخالفة ظاهر التشريع من جهة ضرب الحلو و تعين الكيفيات و التزام الهيئة المعينة أو الازمة المعينة مع الدوام و نحو ذلك وهذا هو الابتداع و البدعة**“ -

و قال الحافظ ابن دقيق العيد في كتابه ”**أحكام الأحكام**“ على صفحة ١٥ من الجزء الأول :

”**إن هذه الخصوصيات بالوقت أو بالحال و الهيئات و الفعل المخصوص يحتاج إلى دليل خاص، يقتضي استحبابه بخصوصه، وهذا أقرب لأن الحكم باستحبابه على تلك الهيئة الخاصة يحتاج دليلاً شرعياً عليه لا بد منه**“ -

ثم قال في موضع فيه :

”**العبادة من جهة الشرع مرتبة على وجه مخصوص، فيزيد بعض الناس أن يحدث فيه أمرًا لم يرد به الشرع زاعماً**“ -

أنه يدرجه تحت عموم ، فهذا لا يستقيم أن الغالب على العبادة التعبيد و مأخذها التوقيف ” -

و إن لم يصادفني فقدان في الوقت و الفرص ، لأوردت من الأحاديث النبوية و آثار الصحابة و روایات الفقه ، ما يتعين من خلاله أن الكثير من المنوبيات و المستحبات و النوافل من العبادات الإلهية و غيرها التي لم تلحق بها إلا ما لحقت بالحركة الدعوية من التغييرات و التحولات غير المباحة عند الشرع ، صار قد حكم عليه بالبدعة و الضلال ، و إن لم يكن ذلك لكانـت الشريعة المحمدية السمحـة بأيديـ المحرـفين و غيرـهم لـعـبـة ، كـالـعـابـ فيـأـيـدـيـ الـأـطـفـالـ .

لا تقبل حدود الله التغيير

و مما أستحسنـه و طابتـ له نـفـسـيـ هـنـا ، أـنـ أـنـقـلـ مـا أـفـادـ بـهـ المـحـدـثـ الجـلـيلـ سـمـاـحةـ الشـيـخـ العـلـامـ خـلـيلـ أـحـمـدـ السـهـارـنـفـورـيـ . نـدـىـ اللـهـ لـحـدـهـ . مـنـ الـكـلـامـ النـيـرـ المـضـيـ حولـ مـاـ نـحـنـ فـيـ سـبـيلـ ذـكـرـهـ مـنـ عـدـمـ تـجـاـوبـ حدـودـ اللـهـ مـعـ أـيـ تـغـيـيرـ فـيـ كـتـابـهـ ”ـ الـبـرـاهـيـنـ الـقـاطـعـةـ ”ـ عـلـىـ صـفـحةـ ١١٢ـ ،ـ حـيـثـ

يقول :

” الواقع أنَّ الكتاب وَالسُّنَّة النَّبُوَّيَّة وَإِجْمَاعُ الْأُمَّة يقرُّ كلَّهَا أَنَّهُ لَا ينْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَمْسَّ حَدًّا مِنْ حِدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَحْرَمَةٌ مِنْ مَحَارِمِهِ، بِيَدِ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ، وَلَا يَرُوِيهِمَا بِالْزِيَادَةِ أَوِ النَّقْصَانِ، بَلْ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَنَاهُ الْمَقِيدُ فِي تَقْيِيدَاتِهِ، وَالْمُطْلُقُ فِي إِطْلَاقَتِهِ، وَالْمَبَاحُ فِي إِبَاحَاتِهِ، وَالْوَاجِبُ فِي وِجْوَبِهِ، وَإِلَّا فَقْبَضَ عَلَيْهِ الْابْتِدَاعُ وَالضَّلَالُ وَتَعْذِيْرُ حَارِمِ اللَّهِ“.

بناءً على هذه القاعدة الكلية الفقهية، تدلّ آيات الكتاب وأحاديث النبوة الشريفة على أن لا يجوز إزالة المباح عن حد إباحته، و المطلق عن داخل إطلاقه، و المقيد عن إطار تقييده على الرأي الشخصي ، فعلًا كان أو اعتقاداً.

الشواهد

و إن كانت هذه القاعدة في غنى عن الاستدلال عليه بالدلائل ، لكونها مقبولة معتبرة متفقاً عليها لدى الجميع من الفقهاء الأصوليين ، إلا أنني أستمد من الكتاب و السنة ما

يُكْفِي حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبٍ يَقْضِيهَا.

مسألة اختصاص الجمعة :

” قال رسول الله ﷺ : لَا تَخْتَصُوا لِيَلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامِ بَيْنِ الْلَّيَالِي ، وَلَا تَخْتَصُوا بِصِيَامِ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صُومِ يَصُومُهُ يَصُومُ أَحَدُكُمْ ” ، (مشكاة المصايف).

الأصل أنَّ رسول الله ﷺ بينما بالغ في بيان فضائل يوم الجمعة و مناقبه ، لاحقه ﷺ خوفه على الناس من أن يقرروه و يختصوه لإقامة التواكل و الصيام المقطوعة فيه على آرائهم الذاتية ، لِمَا أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ وَظُرُفُّ الْجُمُعَةِ هُوَ أَفْضَلُ الظُّرُوفِ وَسِيدُ الْأَيَّامِ ، فَقَدْ نَهَا مَنْ بَنَفْسِهِ ﷺ نَهِيًّاً أَزْجَرًا مُشَدَّدًا عَنِ الْاِخْتِصَاصِ بِهِ ، وَصَرَّحَ بِأَنَّ مَا صَحَّتْهُ وَأَقْرَرَتْهُ فِي يَوْمِهِ مِنْ أَمْوَالِهِ ، صَحِيحٌ أَفْضَلُ عَمْلِهِ فِيهِ ، وَسُنَّةٌ وُعِدَّ عَلَيْهَا بِالثَّوَابِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَزَّ ذِكْرُهُ لِيُسْ غَيْرُهُ ، وَمَا يَكُونُ عَلَوْةً عَلَيْهِ مِمَّا يُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى مِبْدَأ تَسْرِيْحِ الْقِيَامِ الْمُطْلُقِ فِيهِ ، يَكُونُ مَرْفُوضًا مَطْرُوحًا وَرَاءَ اتِّخَازِهِ ظَهِيرَيًا ، فَقَدْ نَهَا ﷺ جَمِيعَ الْأُمَّةِ عَنِ الْاِخْتِصَاصِ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلِيَلَهَا

لتطوّعها للنواقل من الصلوات والصيام، لأنّ النواقل في جميع الأوقات والأوّنة سواء عملاً وثواباً، وعن تخصيص أمير من الأمور في ظرفه بغير إذنه ﷺ، فإطلاق ما قيد به ﷺ يوم الجمعة من نحو الصلاة مع توابعها حرام، لأنّها لا جمعة إلا في يومها، فاتّضح من هذا الحديث منع كلام إطلاق التقيد وتقيد الإطلاق، ووجوب إجراء الأعمال وفق ما كان حكم به ﷺ كلّياً، بدون شرط من التغيير والتبديل، إلا إذا استثنى منه ﷺ بنفسه، بأن يرد على المستشى دليلاً من الحديث الآخر، فليس تغييراً أو إحداثاً بل حكماً مشروعاً.

وقوله ﷺ "لا تختصوا" حكم مطلق في النهي، فيفيد بأنه وإن كان الاختصاص معهوداً في الاعتقاد أو مفعولاً في الحركات البدنية غير جائز من نوع، كما اتّضح منه أن الاختصاص العملي وإن كان في المنصوصات المطلقات، كان داخلاً في عداد البدع المنهي عنها.

صلاة الرغائب

فعلى أنّ هذه القاعدة أتّخذت من هذا الحديث قد قال

الإمام الأجل النووي - رحمه الله تعالى - تحت شرح هذا الحديث الشريف :

” احتج به العلماء على كراهة هذه الصلاة البدعة التي تسمى الرغائب ، قاتل الله واضعها ومخترعها ، فإنّها بدعة منكرة من البدع التي هي الضلال و الجهالة ” .

هناك موقع الاتّعاظ من أنّ الصلاة التي هي عادة العبادات و خيرها ، و سيلة التقرّب بأقرب ما يكون ، قد أصبحت كلّها بدعة نكارة ، بما خُصّص لها صفات و كيّفيات ، و تحول إطلاقها إلى التقيد بقيد التوقّيت .

إشكال والرد عليه :

هناك إشكال ينشأ من كلام الإمام الكبير محمد الغزالى - رحمه الله تعالى - في فضائل صلاة الرغائب المدعومة بالأحاديث في كتابه "إحياء علوم الدين" ، و يمكّن ببعضهم أن يستدلّ به في مخالفته هذه القاعدة المقبولة ، على الرغم من أنّه يسلّم هو بها ، فالواقع أنّ الأحاديث في فضائلها التي بلغته و قد عمل بها ، توفّقاً منها

صحتها واستثناءها من نفس الشارع ﷺ صرّح علماء الحديث الشريف المعذلين بوضعها، فقد تردد في الخطأ والغلط في التوصل إلى الحديث الصحيح فيها، فقد كان معنوراً غير مأكولٍ، لأنَّه أخطأ في معرفة صاحب الأحاديث في هذا الباب، وإنَّ الإنسان كان مفطوراً على الخطأ والنسيان، ونقد الأحاديث فنَّ، ليس لكلٍّ حظ من الاختصاص والتفرد فيه، بل له رجال ثقات إخلاقيون، ولا يعتبر في بابه إلَّا أقوالهم -

الأدلة على ابتداع الرغائب :

سأنقل فيما أسفله ما أتى الشارح منهٍ به من الأدلة العديدة في ثبوت ابتداع صلاة الرغائب وإبطالها :
الأول : منها : " فعلها بالجماعة وهي نافلة ولم يرد به الشرع " -

من المعلوم أن إقامة الجمعة هي تختص بمجرد الصلوات المكتوبات من الشارع، ولم يرد الشرع بها في النوافل البَّتَّة، فإنَّها تكون غير مشروعة في النوافل، غير أنَّ ما

أثبتت معها الشارع الجمعة من النوافل أمثال التراويح والاستسقاء والكسوف والنوافل المطلقة غير المداوم عليها بدون عمد بها، فهو ثابت مسموح به، وما لم يكن منها فهو يبقى على حال كراحته دائمًا، فتخصيص النوافل بالجماعات إنما هو مسخ الشرع، ويسمى ذلك بالبدعة -

الثاني : منها : " تخصيص سورة الإخلاص والقدر لم يرد به الشرع " -

" قد قال الشارع ﷺ : لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب ومزج سورة من السور بها "، ولم يسم سورة بل أطلقها، فيجعل تقييد الصلوة بسورة خاصة في معرض خلاف إطلاق الشارع ﷺ، إلا أنَّه ﷺ قد تكفل الاختصاص، نحو سورة الجمعة والمنافقون، لصلوة الجمعة، لذا قال " لم يرد الشرع "، فلا شَكَ في ابتداعه -

الثالث : منها : " تخصيص الجمعة دون غيرها وقد ورد النهيُ عنه " -

ليست العبارة في حاجة إلى الشرح - الرابع : منها : "

أن العامة يعتقدونها سُنّةٌ -

إن المباح والمنوب الذين يمكن أن يتركا في اعتقادات العامة والجماهير سواءً أو فساداً، امتنع القيام به بوجه ما يستلزم تغيير الحكم الشرعي اعتقاداً عندهم، ووجب الردّ عليهم عن الانزلاق في فجوة الفتنة، واجتناث الخطر القادر واجب، بقدر ما في الوضع -

الخامس: منها: "أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم لم ينقل عنهم" -

الواضح أن ما لا يتصل بالقرون الأولى و لا يؤثر عن أصحابها بدعة تردّ و ترفض بالشدة، فإن التخصيص بهذه التخصيصات والتعيينات التي لم توجد في ظروفها باطل -

قواعد كلية شرعية

و لينظر القارئ في النقاط التي قد استخلصها الشارح الإمام منيّه، على قاعدة "عدم تعذر حدود الشرع" ، من امتناع صلاة الرغائب، أن هذه القواعد كأنواع تحت جنس كلّي ويستجلب منها المثلث من حكم جزئياته -

القاعدة الأولى: أن ما أصدره الشارع بالتأكد والاهتمام، يجري على ذلك، وعكسه كذلك، و إلا يتعين خلافه بدعة و تحريفاً -

القاعدة الثانية: أن الشارع إذا قيد أمراً بقييد، فكان القيد مشروعأً وجوباً، و إلا يكون التقييد بدعة -

القاعدة الثالثة: أن الشارع إذا خصص أمراً بصفة ظرف دون ظرف، لا يجوز ممارسته إلا فيه، إذ عكس ذلك أيضاً بدعة -

القاعدة الرابعة: أنه إذا اشترط الخوف على إفساد معتقدات العامة في المستحبات والمننوبات، لأجل التأكيد والمداومة، وليس في السنن المؤكّدات والواجبات، وجب هجرها وتجنيبها -

القاعدة الخامسة: أن ما لم يكن ذا أصول في القرون الثلاثة، بدعة -

لا فرق فيما أعلاه منها بين العمليّ والاعتقادي، وإن كانت كلّها جائزّة في انفرادها، ولكنّها تكون بدعة في

و جاء في "الفتاوى العالمة":

”يكره للإنسان أن يختص لنفسه مكاناً في المسجد يصلّى فيه“.

قد ورد في جامع البخاري أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - قد أتى المسجد، ورأى الناس يصلّون صلاة الضحى، فقال: إنّها بدعة، إذ إنّها و المكوث في المسجد ستة مسحّة، ولكنّه لم تؤثّر في الجماعة بالمسجد، فنسبها - رضي الله تعالى عنه - إلى البدعة.

و قد أنكر الصحابي الجليل عبد الله بن المغفل - رضي الله تعالى عنه - الجهر بالبسملة في بداية الفاتحة، على الرغم من أنّ البسملة ذكر، والجهر بها يجوز، لم يثبت من الشارع عليه، كما ورد في كتب الأحاديث مثل الترمذى و غيره، وكذلك إن التكبير بالجهر أثناء الطريق إلى المصلى بيعة عند الإمام الأعظم، لأنّه لم يثبت عنده إلا بالخفية، فالجهر في غير موضعه بيعة، مع أنه مستحسن في ذاته.

الصورة المركبة المجموعة منها.

إن هذه القواعد الكلية الشرعية التي استطعها الإمام الشارح منيه، مسلمة بها و معتبرة عند جميع الأئمة الفقهاء الكرام، و من إطارها تتم الحكم بالبدعة على كلّ من التلاوة، و اختصاص الخميس، و الاحتفال بميلاد النبوي عليهما السلام.

الاهتمام بأداء حدود الله واجب

لقد روى الإمام الكبير العلامة خليل أحمد السهارنفور في كتابه "البراهين القاطعة" على صفحة ١٠ أنّ الشيخ ملا على القارى قال في ضمن حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - :

”من أصرّ على المندوب و جعله عزماً و لم يعمل بالرخصة فقد أصاب من الشيطان من الإضلal، فكيف من أصرّ على البدعة و منكر“.

و جاء في بحر الرائق:

”لأنّ ذكر الله إذا قصد به التخصيص بوقت دون وقت أو بشيء دون شيء لم يكن مشروعًا، مالم يرد به الشارع

و بالجملة إنّ ما مضى يؤكّد ابتداع تقيد الشرعيات المطلقات بقيودٍ من الزمن والمكان والهيئة، بغير سماح الشارع به، ويحقّق ما سبق من الأحاديث وروايات الفقهاء المجتهدين، أن لا يجوز لأحدٍ في حكمٍ شرعيٍّ تغييره إيهًا، لا بالزيادة ولا بالنقصان ولا بأي طريقة من طرق التبديل والتغيير.

انضمام غير المشروع في المشروع يكرهه

ويقول الشيخ الأجل السهارنفورى على صفحة ٢٥٩ : ”لقد وقع إجماع الأمة على أن امتراج غير المشروع بالمشروع ولو كان المشروع مفروضاً، و غير المشروع عارضاً أو ثابتاً، يحول مجموعهما غير المشروع ويجب الامتناع منه، نحو أنّ الصلاة إذا أتت في الأرض المغصوبة أو قدام الصورة أو النار مكرهه تحريمية، لامتراج بين المشروع وغير المشروع، مع أنها كانت كلها أفضل العبادات المفروضة، وقد سبق في شئون الاحتفال الراهن بالميلاد أنها تنقسم إلى قسمين :

الأول: الأمور هي حرامٌ و مكرهٌ في نفسها، فإذا ألتزم بها في محفلٍ، حرمٌ و كرهٌ، و لا يجوز عقده و لا مشاركته، و لا الاستدلال عليه بالجواز و التلويل قطعاً، و منها السرف في الاستحسانة و ملابس الحاضرين و المشاركين، إذ كلّا هما يرد الشرع بتحريمهما، و المداهنة في الدين وهي حرامٌ أيضاً و الثاني: الأمور المباحة أو المندوبة في حقيقتها، و لكنّها لاحتها الكراهة و فق الحكم الشرعي، بسبب ما عرض له من المبالغة في التزامها و اعتبارها واجبةً، مما أساء معتقدات العوام و الخواص، فتجوز هذه في المحفل، ما دامت في حالتها الأصلية المشروعة، و لكنّها لا تكاد تتجاوز حدودها المعيّنة، أو يفضي إلى تعدّاها لحد إباحتها أو ندبها في معتقدات الجماهير، حتى صارت مكرهٌ و جب التناكب عنها، تكره عقد المجالس و حضورها، فليحفظ المؤمنون هذه القاعدة النافعة.

و إن كانت هذه القواعد و الملحقات في أمر من الأمور مباحةً مندوبةً في حدود انفرادياتها، فُعمل بتركيبها و جمعها،

و صيغ من مجموعها طريقةٌ مركبةٌ خاصةٌ، كصياغة الهيئة الدعوية المنظمة التي ركبت من الخروج للمذاهب المعلومة، و إعداد الجماهير، و رحلة الأربعين، و الاعتصام بالستة، باسم "جماعة التبليغ والدعوة"، فمن الواجب أن يقام على نفس هيئتها المركبة لجواز استقلالها دليلاً مخصوصاً من المصادر الشرعية، كما قال الإمام الشاطبي في "الاعتصام على صفحة ٣٦ من الجزء الأول :

"فذلك ابتداع، والدليل عليه إن لم يأت عن رسول الله ﷺ و لا عن أصحابه ولا عن التابعين لهم بحسان فعل المجموع هكذا مجموعاً أو إن أتى مطلقاً من غير تلك التقييدات، فالتقييد في المطلقات التي لم يثبت بدليل الشرع تقييدها رأى في التشريع " -

و قال الشيخ العلامة خليل أحمد السهارنفورى في "البراهين القاطعة" على صفحة ١٧٨ :

"لم يكن مجموع السنن و مركب المندوبات محموداً حسناً، حتى إذا تخلّى من الابتداع و الكراهة، و وافق الشرع

السمح جمعها و تركيبها، لأنَّه رَبِّما يُؤْذَى إِلَى كراهته، مثلاً أَنَّ التلاوةَ بِالنَّظَرَةِ و إِقَامَةِ الصَّلَاةِ سِنْتَانِ حِينٍ تَنْفَرِدَانِ، و إِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا أَصْبَحَ ذَلِكَ يُشَبِّهُ بِأَفْعَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ، و كَذَلِكَ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّلَاوَةِ وَ الرُّكُوعِ مُكْرُوهٌ، إِذَا كَانَا جَائزَيْنِ وَهُمَا مُنْفَرِدَانِ، وَدُوَالِيْكِ، وَلَكِنَّ الْمُؤْلِفَ (صَاحِبَ "الْأَنْوَارِ السَّاطِعَةِ") صَارَ قَدْ تَعْلَقَ بِقَاعِدَةِ "أَنَّ مَا كَانَتْ أَجْزَاءُهُ الْمُنْفَرِدَةُ جَائزَةً، كَانَ مَجْمُوعُهَا جَائزَأً، وَالْحَالُ أَنَّهَا فِي ذَاتِهَا نَاقِصَةً" -

و قال على صفحة ٥٩ :

"وَقَدْ ارْتَكَزَ فِي ذَهَنِ الْمُؤْلِفِ كَقَاعِدَةٍ أَنَّ مَا يَحْمِلُهُ أَجْزَاءُهُ مِنَ الْحُكْمِ، تَحْمِلُهُ هِيَئَتُهَا الْمُرْكَبَةُ الْمُجْمُوعَةُ مِنْهَا، وَقَدْ تَقْدِمُ إِبْطَالُ ذَلِكَ" -

ليس الموقوف عليه بدعة

لَا مُضَرَّةٌ فِي إِطْلَاقِ الشَّاءِ عَلَى الدُّعَوَةِ، وَلَا حُرجٌ فِي تَذْلِيلِ الْلُّسُانِ بِفَضَائِلِ التَّبْلِيغِ، بلُّ الْحُرجُ فِي هَذِهِ الْهَيْئَةِ الْمُرْكَبَةِ الَّتِي لَا أَشْرِكُ لَوْجُودَهَا مِنْ الْقَرْوَنِ الْأُولَى إِلَى الْيَوْمِ،

حتى تولدت في العصر الحاضر، الأصل أن هناك أمر، لا يشترط له بشرط كونه معمولاً به في السلف، ولا بشرط أن يكون له أصل في الشريعة بصفة خاصة، في عدم ابتداعه، وهو من قسم الموقوف عليه أو "ما لا يتم الواجب إلا به"، فلا يكون هذا الوقوف والاختصاص بدعة البتة، قد قال الإمام الهمام الشاطبي^٢ بكتابه في صفحة ١٧٩ من المجلد الأول:

"فأمثلة (القيد) الواجب منها من قبيل ما لا يتم الواجب إلا به، فلا يشترط أن يكون معمولاً به في السلف، ولا أن يكون له أصل في الشرعية على الخصوص، لأنّه من باب المصالح المرسلة لا البدع" .

"و القانون العقلي و الشرعي " مقدمة الواجب واجب مشهور" .

إصلاح مفاسد الواجب واجب

إن الواجب الذي لُوحِظ بفساده وضررِه، وهو ما يقف إتمامه على قيد خاصٍ ولا يتم إلا به، لا يجوز تركه، بل يجب إصلاحه وتخليصه من الآفات و الفسادات ، إلا إذا كان

اللاحق غير ذلك وجب تركه ونبذه، وماروى في كتاب "تذكرة الرشيد" عن مسنـد الإمام العـلامـة عبد الرـشـيد الغـنـغـوـهـي^٣ يـدلـ على ذلك ، حيث يقول :

"الـوـاجـب الـذـى لـوـجـبـه اللـهـ تـعـالـى ، إـنـ تـعـرـضـ لـمـفـاسـدـ ، وـلـاـ يـحـصـلـ بـدـونـ فـرـدـ الـمـخـصـصـ ، لـمـ يـكـنـ مـحـرـمـاـ ، وـ وـجـبـتـ إـزـالـةـ الـمـفـاسـدـ عـنـهـ ، وـلـكـنـهاـ إـذـالـمـ تـكـنـ التـخـصـيـصـاتـ وـ التـقـيـيـدـاتـ مـوـقـوـفـاـ عـلـيـهاـ ، وـ دـخـلـتـ فـيـهاـ مـفـاسـدـ ، أـمـثـالـ اـسـتـبـاحـةـ الـسـنـةـ ، وـ اـعـتـبـارـ الـسـنـةـ وـاجـبـاـ ، وـ إـلـزـامـ مـالـاـ يـلـزـمـ وـ غـيرـهـاـ ، بـالـاعـتـقـادـ أـوـ بـالـعـمـلـ ، صـارـ يـتـكـلـفـ اـجـتـابـهـاـ وـجـوـبـاـ ، لـاـ سـيـماـ عـلـىـ الـعـلـمـاءـ ، اـنـتـهـىـ" .

ويقول الشاطبي^٢ في موضعٍ من كتابه على صفحة ٢٩ من جزءه الأول:

"عن عبد الله بن مسعود - رضي الله تعالى عنه - : "القصد في السنة خيرٌ من الاجتهاد في البدعة" .

ثم يقول في القارم :

"قد روى معناه مرفوعاً أن النبي ﷺ : "عمل قليل

فـيـ السـنـةـ خـيـرـ مـنـ عـمـلـ كـثـيرـ فـيـ الـبـدـعـةـ﴾ .
وـ قـدـ نـقـلـ إـلـمـ الـمـحـدـثـ الـكـبـيرـ السـهـارـنـفـورـيـ فـيـ "ـ الـبـرـاهـينـ الـقـاطـعـةـ"ـ عـلـىـ صـفـحةـ ١٢٧ـ رـوـاـيـةـ لـكـتـابـ "ـ الـطـرـيقـةـ الـمـحـمـدـيـةـ"ـ :ـ "ـ ثـمـ اـعـلـمـ أـنـ فـعـلـ الـبـدـعـةـ أـشـدـ ضـرـرـاـ مـنـ تـرـكـ السـنـةـ بـدـلـيـلـ أـنـ الـفـقـهـاءـ قـالـوـ :ـ إـذـاـ تـرـدـ فـيـ شـيـءـ بـيـنـ كـوـنـهـ سـنـةـ وـ بـدـعـةـ،ـ فـتـرـكـهـ لـازـمـ"ـ .

يتشـكـلـ التـزـامـ الـمـبـاحـ بـالـبـدـعـةـ

قـدـ قـالـ الـمـحـقـقـ الـأـلـمـعـيـ وـ الـعـالـمـ الـرـبـانـيـ وـ الـعـلـامـ الـكـبـيرـ الـشـيـخـ عـبـدـ الـحـيـ الـفـرـنـغـيـ مـحـلـيـ فـيـ رـسـالـتـهـ "ـ رـدـعـ الـإـخـوـانـ عـنـ مـحـدـثـاتـ أـخـرـ جـمـعـةـ رـمـضـانـ"ـ :

“ـ قـدـ تـقـرـرـ فـيـ مـقـرـهـ أـنـ كـلـ مـبـاحـ،ـ أـذـىـ إـلـىـ التـزـامـ غـيرـ مـشـرـوعـ وـ إـلـىـ فـسـادـ عـقـائـدـ الـجـهـلـةـ وـ جـبـ تـرـكـهـ عـلـىـ الـكـمـلـةـ،ـ فـالـوـاجـبـ عـلـىـ الـعـلـمـاءـ أـنـ لـاـ يـلـتـزـمـوـاـ الـكـوـنـهـ مـؤـذـيـاـ إـلـىـ اـعـتـقـادـ الـسـيـنـةـ وـ قـدـ وـقـعـ ذـلـكـ مـنـ الـعـوـامـ إـلـىـ أـنـ قـالـ:ـ فـعـلـىـ أـهـلـ الـعـلـمـ الـذـيـنـ كـالـمـلـحـ فـيـ الـطـعـامـ،ـ إـذـاـ فـسـدـ فـسـدـ الـطـعـامـ،ـ أـنـ يـتـرـكـوـاـ الـلـزـامـ"ـ .

كـذـلـكـ لـيـسـ هـنـاكـ رـيـبـةـ فـيـ اـبـتـادـ إـنـزـالـ الـمـنـدـوبـ وـ الـمـسـتـحـبـ مـنـ الـمـشـرـوعـاتـ مـنـزـلـةـ السـنـةـ الـمـقـصـودـةـ أـوـ الـوـاجـبـ،ـ وـ مـمـارـسـةـ السـنـةـ كـمـمـارـسـةـ الـوـاجـبـ،ـ عـمـلـيـاـ أـوـ اـعـتـقـادـيـاـ،ـ حـيـثـ يـقـولـ الشـاطـيـبـيـ فـيـ "ـ الـاعـتـصـامـ"ـ عـلـىـ صـفـحةـ ٣٤٦ـ مـنـ الـجـزـءـ الـأـوـلـ :

”ـ كـلـ مـاـ وـاـظـبـ رـسـولـ اللـهـ عـلـيـهـ الـسـلـامـ مـنـ الـنـوـافـلـ وـ أـظـهـرـهـ فـيـ الـجـمـاعـاتـ فـهـوـ سـنـةـ،ـ فـالـعـمـلـ بـالـنـافـلـةـ الـتـىـ لـيـسـ سـنـةـ عـلـىـ طـرـيقـ الـعـمـلـ بـالـسـنـةـ،ـ إـخـرـاجـ لـلـنـافـلـةـ عـنـ مـكـانـهـ الـمـخـصـوصـ بـهـاـ شـرـعـاـ،ـ ثـمـ يـلـزـمـ مـنـ ذـلـكـ اـعـتـقـادـ الـعـوـامـ فـيـهـاـ وـ مـنـ لـاـ عـلـمـ عـنـهـ أـنـهـ سـنـةـ وـ هـذـاـ فـسـادـ عـظـيمـ،ـ لـأـنـ اـعـتـقـادـ مـاـ لـيـسـ سـنـةـ وـ الـعـمـلـ بـهـاـ عـلـىـ حـدـ الـعـمـلـ بـالـسـنـةـ نـحـوـ مـنـ تـبـدـيلـ الـشـرـيـعـةـ،ـ كـمـاـ لـوـ اـعـتـقـدـ فـيـ الـفـرـضـ أـنـهـ لـيـسـ بـفـرـضـ أـوـ فـيـمـاـ لـيـسـ بـفـرـضـ أـنـهـ فـرـضـ،ـ ثـمـ عـمـلـ وـفـقـ اـعـتـقـادـهـ،ـ فـإـنـهـ فـاسـدـ،ـ فـهـبـ الـعـمـلـ فـيـ الـأـصـلـ صـيـحـاـ فـإـخـرـاجـهـ عـنـ بـاـبـ اـعـتـقـادـ وـ عـمـلـاـ مـنـ بـاـبـ إـفـسـادـ الـأـحـكـامـ الـشـرـعـيـةـ،ـ وـ مـنـ هـنـاـ ظـهـرـ عـزـرـ الـسـلـفـ الـصـالـحـ فـيـ تـرـكـهـ سـنـةـ قـصـداـ لـثـلـاـ يـعـتـقـدـ الـجـاهـلـ أـنـهـ

من الفرائض ” -

هناك كثيرٌ هو أكثر مما سبق فاضلاً من الكفاية ، من الأقوال والإفادات ، مما أفاد به العلماء الكبار و المحققون الفطاحل ، حول مناقضة الحركة الدعوية المنظمة هذه ، و أنها لم تكن لا تنتِ إلا بالقيود التي اتصلت بها و لا تتجزَّ عنها ، بل الحق أنَّ للدعوة والإصلاح صور أخرى و أشكال عديدة ، ولو اعترف بسننَة قيودها أو إباحتها ، لبقي فيها التأكُّدُ و الالتزام ، و الإفشاء إلى إفساد عقائد العوام ، مما يضمهَا في عداد البدع و المحدثات حسب تصريحات الأحكام السابقة أعلاه ، و ليس ماقلنا إلاَّ حقيقةً ، لأنَّنا نرى الجماهير يثبتون هذه القيود و الخصائص سنةً من خلال عملهم و اعتقادهم ، و يتناولونها ببالغ الاهتمام بتطبيل فضائلها ، خلال كتاباتهم و أفواههم و إبداء آرائهم بالحرية ، حتى أنَّ بعضهم ليجترء على أن يقولوا أو يكتبوا : لاستة اليوم سواها ، و أصبح من الصبح على الناظر أنَّه شاع اختيارها كطريقة دعوية فريدة مصنونة يجب تحملها في كلِّ أمكنة من الأرياف و المدن و البلاد -

مجموع المباح وغير المباح فاسد

الأمر الذي ينبغي أن يلاحظ ممَّا سبق ذكره و شرحه و إيضاحه ، و نتأمل فيه بشكلٍ خاصٍ ، أن إدخال مكروهٍ في مباحٍ مشروع يفسده و يكرهه بالقطع ، لأنَّه ما على أعينِ نوى العلم و أهلِه أخفى أن يُصدر الحكم في شيءٍ مجموع فيه أشياءٍ من الأمور ، يكون دائمًا بناءً على متابعة ما هو أحسنٍ و أرداً منها ، فمجموع المباح وغيره غير مباح ، و مجموع الصحيح و الفاسد فاسد ، و مركب الطاهر و النجس نجس ، و مركبُ الحلال و الحرام حرام ، لأنَّ قطرةً من البول ينْجِس قللاً من الماء -

”أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعودٍ موقوفاً : ”ما اجتمع الحلال و الحرام إلاَّ غالبُ الحرام“ -

قال الإمام المحدث العظيم السهارنفورٰ في كتابه على

صفحة ١٧٨ :

”ذكر ميلاد النبي ﷺ خيرٌ ، إلاَّ إذا انضمَّ إلى مكروهٍ ، فلا مería في كراحته ، لأنَّه ”إذا اجتمع الحلال و الحرام غالب“

الحرام ” هذه قاعدة فقهية كليلة ، لها أمثلة كثيرة ، فإنما تتحقق فيه الكراهة والحرمة من هذه الواقف المكرورة ، وإنكار البديهي بلاهة وحمامة ، فإذا اجتمع أحدٌ بين الصلاة والتلاوة بالنظر ، أو إقامتها في الأرض المغصوبة أو قذام الصورة ، صارت له حراماً ، فللناظر رؤية فيها ، الناتج عن ذلك أن القيد القائم بتغيير الشرع مبتدع مكرور ، و إلا فلا ، و كون القيد سلة لم يكن مانعاً من كونه بدعة .

مساوىء الحركة التبليغية الراهنة

إن هذه الحركة تحوى في طيئها عديداً من المساوىء والمجازف ، منها تصدير الجهلة وتقديمهم على العلماء ، ترك النهي عن المنكر ، المداهنة في الدين ، تأمير الفحاق والفسحة وناقصي الإمارة والاختلاط بهم ، إقامة الجمعة في القرى ، مشاركة المجالس الميلادية ، الاستخفاف بالعلماء والشيوخ الكرام ، والإفشاء إلى تراخي قتيل العقيدة لدا العوام ، وما إلى ذلك من كثير كثير ، و البدعة تركية كما هي فعلية ، وهي أن يترك مأمور به مطلوب الشرع عن آخره دواماً ، فهي

البدعة بالترك والإهمال .

إهمال المطلوب الشرعي بدعة

لقد قال الإمام العلامة الشاطبي² في كتابه على صفحة ٤٤ من الجزء الأول :

” إن البدعة من حيث قيل فيها ، إنها الطريقة مخترعة إلخ يدخل في عموم لفظها البدعة التركية ، كما يدخل فيه البدعة غير تركية ، فقد يقع الابتداع بنفس الترك تحريماً للمتروك ، أو غير تحريم ، فإن الفعل مثلاً قد يكون حلاً بالشرع ، فيحرمه الإنسان على نفسه ، أو بقصد تركه قصداً ” .

و قال فيما بعد :

” و إن كان الترك تديناً ، فهو الابتداع إذ قد فرضه الفعل جائزًا شرعاً في الترك المقصود معارضته في شرع التحاليل ” .

إفادات الإمام العلامة الشيخ الغنوجي³

يحلولي أن أنقل في هذا الفصل تعزيزاً لما نحن نبحث

عنه، وجلاء اللذهن و صقلًا لل بصيرة حوله ، إفادات قطب من أقطاب الهند الإمام الكبير حضرة العلامة الشيخ رشيد أحمد الغنفوسي^٢ ، التي قد تبعثرت في الرسائل والكتب ، التي راسل بها سماحته و حكيم الأمة و مصلح الملة العظيم و المرشد الليبب سماحة الشيخ أشرف على التهانوي^٣ فيما بينهما ، ولكن أرجح في نقلها إلى الإشارة بالإيجاز لضيق الزمن ، وليراجع المتزيد إلى مطالعتها و التأمل فيها بالدقة و الإمعان ، وهي منشورة في كتاب "تذكرة الرشيد" مبسوطة فيما بين صفحات ١١٣ و ١٣٦ فيه ، فسيكون النفع له أجيال و أجيال ، و خلاصتها فيما يلى :

الأول : إن كانت القيود موقوفاً عليها ، لا يتم الواجب إلا بها ، لم تكن بدعة ، ولو لم يكن لها وجود في العهد الأول الشريف ، ولا في الشرع .

و ضرب سماحته لذلك من الأمثلة ما قررها الصوفية الكرام و الصالحة العظام من الوظائف و الأشغال ، استناداً بالتقرب إلى الله تعالى و الابتهاج إليه بالانقطاع ، و إسعاداً

لجدوهم بمحبته و عشقه عز ذكره و جل ثناءه ، ولم تذكر في الشرع و لم توجد خير القرون ، و ما اخترعها المسلمون من الأسلحة و آليات الحرب بعد خير القرون ، إعداداً للخوض في حروب الجهاد لإعلاء كلمة الله .

الثاني : إن كان للمأمور به فرداً ، فاسد و سالم ، فصار المصالح معه واجباً مأموراً به ، وإن كان في عوارضه فساد ، وجب تركه ، لا يترك الفرد .

ومثال ذلك "التقليد" :

إن لـ التقليد المطلق فرداً ، غير شخصي و هو باعث على الفساد ، و شخصي يسلم من فساد السابق ، لذا هو واجب في ضوء هذه القاعدة الكلية .

الثالث : إن كان الواجب من الله تعالى قد لحق به شئ من المفاسد ، و لا يتم إلا به ، فلم يكن حرماً ، بل يجب إزالة المفاسد عنه ، مثلاً لـ التقليد نوعان شخصي و غير شخصي ، و هما فصلان من جنسه ، لأنّه لا يوجد بغير فصليه هذين حتماً ، لما أنّ الفصل دخلة في النوات ، و لما تعين

تحريم التقليد غير الشخصي ، تعين وجوب الثاني ، ولذا أوجب الفقهاء العظام في كتبهم الشخصي ، و منعوا من غيره .

الرابع : إن المباح المشروع ، مادام في حد إباحته ، مباح جائز العمل به ، وإذا تعداه إلى خارجه ، صار ممنوع القيام به ، نحو الإضافات والقيود التي يهتم بها عند انعقاد المحفل لذكر ميلاد فخر العالمين النبي الكريم ﷺ ، لم تكن لها أثر صلة بأصل الذكر ، وهي زيادات عليه ، يمكن أن يحصل الذكر بغيرها ، فصار ذكر ميلاد النبي ﷺ وعقد مجالس الاحتفال به بدعة سيئة ، بما يتصل به من الغلو و الإلحاد عليه .

انطباقاً على ذلك تماماً ما تختص الحركة التبليغية المتواجدة اليوم من القيود والصفات ، لم تكن للدعوة فصولاً موقوفاً عليها ، ويمكن أن تتحقق بغيرها ، و تمثلها كثيرة من الهيئات والطرق والمناهج أحسن تمثيل ، فصارت مع تقييداتها بدعة في الميزان الشرعي ، بما تحمل على مطية

التشدد والإثنان .

الخامس : إن كان جزء من أجزاء المركب غير جائز ، فصار المجموع غير جائز ، ولم يكن ممحوباً عن أذهان الناس أن مجموع الحرام والحلال يكون حراماً ، نحو ما يحوى مجلس الميلاد الكثير من المكرهات ، مثل السرف في الاستضاءة وغيره ، فصار مكرهها .

وكذلك إذا دخلت مكرهات جماعة التبليغ ، حكم لها بالتكرر .

السادس : إن المباح الذي قيد به أمر مشروع ، جائز استعماله ، مادام يقف عند حد المعين ، و لا يفسد على العامة عقيدتهم ، إلى أن يغادر من الحذرين أحدهما ، فتعين عدم جوازه ، و له أمثلة بعده المئات والألاف .

السابع : إذا حصل أمر عن طريق اتخاذ طريقة غير مشروعية ، لا يجوز الانتفاع به ، فلاريب في أن خيراً حصل بوسيلة غير المشروع ، لا خير فيه قطعاً ، لأن النتائج التي تنتجهما القيود غير المشروعية ، لا يوزن لها وزن في الشرع ،

مهما كانت نتائجها، نحو سماع ذكر الميلاد النبوى عبر الطريقة المعينة التي لا أصل لها في الشريعة الإسلامية، للمضاعفة من محبة الرسول ﷺ، ولم يكن ذلك صحيحاً.

الثامن: إن المندوب المباح الذي ربما يؤدى إلى تأييد أمر فاسد محظور عليه غير جائز، فإننا إن خضينا لأنّ هذا المجلس الميلادى مصونٌ من جملة المنكرات والمحظورات، ولا خلاف في شأن من شئونه وفق الشرع، فلا نأمن عليه من أنه لا يؤيد عوض أخريات المجالس للميلاد التي تشيع إقامتها في جميع أنحاء العالم في حشد منكراتها ومحظوراتها، ولا يغرى الناس بحضورها، فلما ثبت له أنه سيكون للخلق بمثابة الباعث المؤيد المغوى على إجرائها، لا تصح إجازته ولا يخفى ذلك على من له عدل ونظر، وإنما فمدولة الشبهات والارتباك مستعصية عصيرة، ولا نهاية لشبهات الناس وشکوكهم، على الرغم من محاولات العلماء المحققين الشاقة التي بذلت لتفنيد آراء المذهب البواطل وإصلاح فوادها كثيرة، حتى أتوا الساعة.

الناسع: صدر الامتناع من التزام ما لا يرد الشرع بلزومه، مع اللجاجة المشددة، ولو لم يكن اعتقاده واجباً، أمّا ما كان العمل بمندوب و مباح جارياً مجرّى الدوام، ولم يزعجه إلحاد فاحش، فهو جائز، يستحب إجراؤه، على شرط أن لا يسبب في فساد معتقدات العوام، ولكنه إذا فسّدت بذلك اعتقادهم وتغيّرت وجهات نظرهم كان مكرهًا، كما اضرب بالحكم بالكرامة اختيار السور المستحبة مع الالتزام والتكرار الملح في الصلوات في بطون الكتب الفقهية.

العاشر: لا ينبغي لمسترشد قطعياً أن يعترف بالصحة ويُخضع لمرشد، في كل قول من أقواله، وإرشاد من إرشاداته، ووصيّة من وصيّاته، مما يبيّن مضايضاً للشرع المطين، حتى إذا أتى لإثباته بقواعط الشواهد وجليلات البراهين، وإذا فعل قبل، والأحاديث والأمثلة والحكايات في ذلك يعجز الإحصائي عن الإحاطة بها حسراً، وإليك قصة، يضمن التبصّر فيها الاقتناع بذلك.

لـما كـثـرـت شـهـادـات القرـاءـ (وـ هـم الصـحـابـة من حـفـاظـ القرآنـ الـكـرـيمـ)، فـى الـحـرـبـ مع مـسـيـلةـ الـكـذـابـ، لـوـحـقـ التـحـوـفـ بـالـصـحـابـيـ الـعـظـيمـ الـخـلـيـفـةـ الثـانـيـ عمرـ بـنـ الـخـطـابــ. رـضـىـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـهــ. عـلـىـ ضـيـاعـ أـجـزـاءـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ بـسـبـبـ ضـيـاعـهــ، فـأـشـارـ عـلـىـ الـخـلـيـفـةـ الـأـوـلـ الـعـظـيمـ أـبـيـ بـكـرـ الصـدـيقــ. رـضـىـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـهــ. بـتـجـمـيـعـ مـاـ تـفـرـقـ مـنـ شـمـلـ الـقـرـآنــ. الـمـجـيـدـ، وـ كـتـابـةـ مـاـ تـشـتـتـتـ مـنـ جـمـعـهـ فـيـ صـحـيـفـةـ وـاحـدـةـ، لـالـحـفـظـ وـ الـصـيـانـةـ، وـ لـكـنـهـ أـبـيـ أـلـلـاـ مـقـالـمـ يـفـعـلـهـ عـلـىـهـ، وـ اـحـتـاجـ بـهـ وـ تـذـبـبـ بـالـمـضـيـ فـيـ إـجـرـاءـهـ، حـتـىـ اـنـشـرـ لـهـ صـدـرـهـ وـ طـابـتـ لـهـ نـفـسـهـ، بـعـدـ مـاـ نـاظـرـاـوـ جـادـلـاـ فـيـهـ كـثـيرـاـ، فـاتـقـاـ عـلـىـ اـسـتـجـابـةـ إـنـجـازـ مـشـرـوعـ "جـمـعـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ"ـ، وـ عـهـدـاـ بـهـ إـلـىـ الـصـحـابـيـ الـجـلـيلـ كـاتـبـ الـوـحـىـ زـيـدـ بـنـ ثـابـتـ الـأـنـصـارــ. رـضـىـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـهــ، فـإـنـهـ قـدـ عـارـضـهـمـاـ فـيـ رـأـيـهـاـ الـمـوـقـعــ. بـدـاـيـةـ، مـعـ أـنـهـمـاـ كـانـاـ أـعـلـمـ وـ أـفـضـلـ وـ أـبـعـدـ عـهـدـاـ بـصـحـبـةـ الرـسـوـلـ الـكـرـيمـ عـلـىـهـ، وـ سـعـداـ مـنـ لـسـانـ النـبـوـةـ بـقـرـارـ "اـقـتـدـوـاـ بـالـدـيـنـ مـنـ بـعـدـىـ أـبـيـ بـكـرـ وـ عـمـرـ"ـ (رـوـاهـ الـبـخـارـيـ)ـ، تـوـقـمـاـ

مـنـ هـذـاـ مـشـرـوعـ أـنـهـ مـحـدـثـ، وـ جـبـ تـرـكـهـ، حـيـثـ قـالـ لـهـمـاـ: "تـفـعـلـونـ شـيـئـاـ لـمـ يـفـعـلـهـ رـسـوـلـ اللـهـ عـلـىـهـ، قـطـ؟ـ، وـ نـاظـرـ فـيـ الـغـيـرـ لـأـنـ الـابـتـادـعـ عـنـدـهـ أـقـبـعـ الـعـيـوبـ وـ أـبـشـعـهـاـ، لـاـ يـبـرـ لـهـمـاـ، حـتـىـ أـقـلـعـ عـنـ مـوـقـفـهـ مـنـهـمـاـ، بـعـدـ مـاـ أـطـلـعـاهـ عـلـىـ سـدـيدـ الـأـمـرـ وـ كـنـهـهـ، وـ نـيـهـاهـ عـلـىـ الـخـوـفـ الـمـهـدـدـ، فـاـنـفـتـحـ لـذـلـكـ قـلـبـهـ وـ اـسـتـعـدـلـهـ جـهـدـاـ وـ عـرـضاـ، وـ كـامـلـ الـرـوـاـيـةـ فـيـ جـامـعـ الـبـحـارـيـ مـبـسـطـ مـفـضـلـ، رـبـماـ قـرـأـهــ.

بـنـاءـ أـعـلـىـ مـاـ ذـكـرـ، لـاـ يـسـتـحـسـنـ لـمـسـتـرـشـدـ مـنـ يـكـونـ فـيـ الـأـسـرـةـ الـعـلـمـيـةـ وـ أـهـلـ الـفـضـلـ، أـنـ يـكـونـ أـلـزـمـ بـشـيـخـهـ الـمـرـشـدـ مـنـ ظـلـهـ، بـحـيـثـ لـاـ يـمـيـزـ بـيـنـ الـأـوـامـ وـ الـفـوـاهـيـ، لـأـنـ الـقـرـارـ "لـاـ طـاعـةـ لـمـخـلـوقـ فـيـ مـعـصـيـةـ الـخـالـقـ"ـ عـامـ مـطـلـقـ، لـاـ يـسـتـشـنـىـ مـنـهـ أـحـدـ، وـ إـنـ اـسـتـدـلـ أـحـدـ مـنـهـ بـحـلـافـهـ، فـبـفـرـطـهـ فـيـ الـعـشـقـ بـهـ، وـ لـاـ وـزـنـ لـهـ، وـ لـاـ قـبـولـ عـنـدـ مـيـزـانـ التـشـرـيعـ، وـ مـنـ مـؤـيـدـاتـ رـأـيـيـ مـارـوـتـ مـنـ حـكـاـيـةـ الشـيـخـ الـعـلـمـيـ نـصـيرـ الـدـيـنـ سـرـاجـ الـدـهـلـوـيـ، مـعـ سـلـطـانـ الـمـشـائـخـ وـ الـمـرـشـدـ الـأـعـظـمـ نـظـامـ الـدـيـنـ الـدـهـلـوـيـ، وـ هـوـ أـنـ الشـيـخـ كـانـ يـأـبـيـ مـنـ أـنـ يـحـضـرـ

مجالس سلطان المشائخ ، ويجيب من يسأله عن ذلك : ”ما أفعال المشائخ حجّةٌ يُحتجّ بها“ ، و كان الشيخ يقول عنه : ”إنه مصيبةٌ في قوله“ ، و طالما ينتبهون الحق في المسائل الفقهية من مريديهم العلماء ، و إذا وجدوا أنفسهم على الخطأ و الغلط ، رجعوا عنه إلى ظلّ الحق ، فقد روا الشيخ في كتابه ”غذاء الروح“ حكاية لمجنوب عارف بالله ، كان يقطن في كهف من الجبل ، و يضع في عينيه قرصاً من الشمع و في منخريه فتيلان نجسًا منه ، فمنعه مرید له عن ذلك ، و أعلمته بأن الصلاة في هيئته هذه تفسد ، فأعاد جميع ما في حياته من صلوات ، و معنى أيضاً مثله أن الشيخ الكبير الحاج إمداد الله المهاجر المكّي ، و الشيخ الكبير المقرى اللذين كانوا يسائلان الشيخ المولوى محمد الفتيا في المسائل الفقهية ، و يعملان بها ، قد تركاها بقولى و رجعوا عنها ، و قال الشيخ المقرى في وجهى : ”لم نزل مرتبكين في عديد من المسائل“ .

الحادي عشر : المبتدعات و المحدثات تنقسم إلى قسمين : اعتقادى و عملى ، فالاعتقادى يدخل في الاعتقادات

ويجب إبطالها و تضليلها ، و العملى منضم إلى العمليات ، و ما نرى في كتب الكلام من جواز مسح الخفاف و الاقتداء بالفتاوى في الصلاة ، و التفصية عليهم و عدمه ، يدخل في الاعتقاد ، عند اعتقاده و يدخل في العمليات ، إذا عمل بها .

لا أصلة لأفعال المشائخ في الاحتجاج عند التشريع

إلى سأقال في هذا الفصل أقوالاً و تصريحات ، فاه بها العلماء الكبار المحققون على وجه الدهور ، مع الإشارة الموجزة ، و أهمل كثيراً من أقوالهم و الروايات من الأحاديث الشريفة و الفقه الرصين ، معتبراً إليكم بعدم سعة الفرصة ، قد ذكر سائلى في سؤاله : ”و ما مشاركة العلماء فيها (الحركة الدعوية) بالعدد الملموس“ ، فمن قولى له : ما يكون أسفى من سؤال السائل من غير العلماء كأسفى من مثله من سائلى العلماء شدة ، لأنّ العلماء يكون لديهم علم يستعملونه ، و قوّة الاستدلال يستدلّون بها ، فلا يؤمن بأمر ، لا يُدعم بدليل و يقول الإمام العلامة الشاطئي : ”إن الحق هو المعتبر دون

الرجال﴾ .

ويقول صاحب كتاب ﴿مجالس الأبرار﴾ :

”ومن ليس من أهل الاجتهاد ، من الزهاد ، فهو في حكم العوام ، لا يتقيّد بكلامه إلا أن يكون موافقاً للأصول الكتب المعتبرة“ .

ويقول حكيم الأمة سماحة الشيخ التهانوي في كتابه ﴿إصلاح الرسوم﴾ :

”لست فتى المجازين من المفتين ، بعد ما تبيّن في سؤالك ما نهاك به عن الأعمال من العقائد والمفاسد اللاحقة بها ، وإذا فعلت ذلك ، صحت شبهاتك ، ووجب علينا الإجابة عنها“ .

وقد رد الإمام الهمام المحدث الكبير سماحة الشيخ السهارنفور في مؤلف كتاب ﴿الأنوار الساطعة﴾ ردًا أخذًا ، لما تحدث في جواز الاحتفال بـ مجالس المواليد وحضورها ، مستدلاً بشيوعها وتبعرقياها في جميع أنحاء العالم لا سيما في الحرمين الشريفين وبلاد مصر والأندلس

والروم و غيرها من الغرب ، و الهند و غيرها من العجم ، و جالباً عليه دليل ما أجازه الملا على القاري و سبط بن الجوزي و العلامة الفاكهانى و العلامة السيوطى ، ممن أودعوا دقة التأمل و تقوّب البصيرة و أصالة الرأى ، فقال :

”إن الشهرة ليست كدليل شرعي بتاتاً ، فقد اتّضح لنا شيوخ صلوة البرائة و صلوة الرغائب في جميع العالم ، بغير أن يتغيّر لهما الحكم بالابتداع ، فالشيوخ و النبويون ليس أن يعودون قد استلزم لغير المشروع جوازه و إزالة الكراهة عنه ، و لم يكن احتجاج الملا على القاري بشيوع ذكر الميلاد في البلاد كحجّة شرعية إلا باطلًا ، ليس عنده عليه حجّة من الشرع ، إن العلماء المانعين يحتجّون لمنعهم بالنصوص و آراء المجتهدين ، ولكن عند المؤلّف مجرد أن أقوال الناس كذا و كذا ، وقد أجازه المحققون الثاقبو النظر ، و صحّه عالم فلان ، و حضره فلان ، و واصله فلان ، و ليس ذلك كدليل و حجّة عند التشريع الإسلامي البّة“ .

و إن سرّوا بهذه الأقوال عظيم السرور ، فليسروا و

يضلوا في حبال مسراتهم، وتدخل عليهم طيب البهجة، فليتقطعوا بها، لكنه إذا تعين أن الاحتفال بالميلاد قد ثبت كونه مبتدعًا سيئا، بما وردت عليه من نصوص الكتاب و السنة و أقوال المجتهدين، لما تقييد به من القيود و الصفات، فلا وزن لقول الملا على القارئ أو غيره في الميزان التشريعي منها، و لا يمكن أن يتتكأ عليها بعدها”.

وقال على صفحة ١٦٥ :

”وإذا لم يرد الكتاب و السنة بجوازه (الاحتفال بالميلاد)، فقد ذهبت فتاوى العلماء في حقه سدي، بكونه بدعة، وإن كان حضور العلماء و المشائخ الكبار فيه متواصلاً مستمراً، لأن الملايين من العلماء لم تكن فتاواهم و آرائهم معتدلاً بها، بمقابل نص شرعي من الأدلة الشرعية الأربع، إذ بها قد اتفقت على اختراعها، “فماذا بعد الحق إلا الضلال”.

”إلى قد بسطت القول في بيان دليل المؤلف لـ “أنوار الساطعة” على رأيه في إجازة الاحتفال بالميلاد، من

أنه لم يكن لديه من دليل سوى أن الكثير من العلماء يشاركونه و يحضرونها، وهذا لا يكون أن يتحقق عليه، بل الحجة هي التي يصح و يتكون من أحد من الأدلة الشرعية الأربع”.

و ما أكثر الأقوال و أخر الروايات من المتقدمين والمتاخرين من المحققين المنقبين، فنعمت بها، ولكنني أسفًا لم أقوى فسحات من الفراغ، و إلا فأتناول لك قضايا المدارس و الخوانق و لشغال الصوفية و أوراد الصلحاء، بالتفصيل و البسط و الاحتجاج بقواعد الحجج و مفعمات البراهين، بحيث أقضى على الغموض و الخفاء فيها، متنى لك دعوة ملخصة، إلى أن تحضر منزلي، لنتحدث في إلى فيك حول هذه القضية الهامة، محاولة لإقناعك فيها بأقوال العلماء و البراهين الشرعية.

الحق أن الأسلاف الأكابر الأفضل ما تركوا مبهمًا، و لا وذروا مظلماً من جوانب الأحكام الشرعية، حتى لم يذخروا وسعاً في شرحة و إيضاحه، ولكن قد زجرني عن

متابعة التحرير المبسوط شعورى بتعجيل إبلاغ هذه السطور إلى يديك ، وإن تزید منى ، فدعنى أجد فرصةً ، أفعل فيها إعداد الكتاب المفضل الأكبر من هذه العجالات ، لأن ضيق الوقت هو الباعث على الإيجاز .

إنى لا نرجو من القراء المخلصين إلا أن يطلعونى على خطأ ، إن سنج لهم ، ولا يضئوا على من عندهم بسديد الرأى فى أمر ، إن لمح لهم ، خلال إعمال نظرة المطالعة والروية فى هذه السطور البسيطة المتواضعة ، إذ عندي كثيرٌ مخطوط من الردود على الإشكالات و التساؤلات الواردة من الموارد الشفافة اليقابيع ، ينظر أفضل موقع ، ليظهر فيه على منصة الشهدود ، تمتلكوا بحبل الصبر و لا تعجلوا .

قد سبق الحديث فى الفصل الآتى بما فيه تبصير البصيرة و البصارة ، إلا أنى أستحسن إعادة إجمالاً تعميمياً للفائدة .

إحداث الأمر المعدوم في خير القرون بدعة

ما وجدت التقييدات و الكيفيات التي تقيدت بها

الدعوة و التبليغ اليوم ، فى القرون الثلاثة التي هي ألم مصادر التشريع الإسلامى ، مع أن الدواعى و العوامل إلى ظهورها فى الوضع المنظم التي أفضت فى زمننا إلى تأسيسها ، كانت فى زمنها عارضةً داعيةً ، ولكن الصحابة الكرام لم يدعوا الناس إلى اختيارها و لا أخروا عليهم فى إيجابها ، فذلك يدل على أنها كانت متروكةً عندهم ، ولا يمكن أن يحتجب عن ذوى العلم أنَّ بين عدم الفعل و تركه بوناً شاسعاً معنىً ، على الحال يقول العلماء : إن وجدت مقتضيات حين زمان أصحاب الخير لاختيارهم أمراً أو كيفية أو صفة ، توجبها ، و على الرغم من ذلك لم يثبت أثراً لهم إياها ، فيسمى ذلك بترك الفعل ، كمثل مسألة الآذان لصلاتى العيددين ، فلم يؤثر الآذان لهم عن الشارع عليه السلام ، حتى أن الصلاة داعية إلى الآذان ، فاتضح من ذلك أنه ترك لهم بالقصد ، و بالتالى إن اختياره لهم بدعة ، لأن ماترکه عليه السلام و أصحابه - رضوان الله أجمعين - من فعل و أمر ، فعله بدعة .

و قد قال الملا على القارى :

”فمن واظب على فعل لم يفعله الشارع عَلَيْهِ الْحَمْدُ وَالْكَبْرُ فهو مبتدع، و المتابعة كما تكون في الفعل يكون في الترك أيضاً“.

و قد أفاد في ذلك وفق الكلام السابق مسند الهنـد الإمام الكبير و المحدث العظيم العـلـامـ المـبـلـغـ الشـيـخـ عبدـ الحقـ الـدـهـلـوـيـ و جـاءـ فـيـ كـتـابـ ”الـمـوـاهـبـ الـلـطـيـفـةـ فـيـ شـرـحـ مـسـنـدـ أـبـيـ حـنـيفـةـ“ ضـمـنـ التـلـفـظـ بـالـنـيـةـ :

”وـ الـاتـبـاعـ كـمـاـ يـكـونـ فـيـ الـفـعـلـ يـكـونـ فـيـ الـتـرـكـ ،ـ فـمـنـ وـاظـبـ عـلـىـ مـاـ لـمـ يـفـعـلـ الشـارـعـ فـهـوـ مـبـتـدـعـ“.

و يقول السيد جمال الدين المحدث :

”تركه عَلَيْهِ الْحَمْدُ وَالْكَبْرُ سنة كما فعله سنة“.

و قال الإمام العـلـامـ الشـاطـئـيـ فـيـ ”الـاعـتـصـامـ“ عـلـىـ صـفـحةـ ٣٦١ـ مـنـ الـجـزـءـ الـأـوـلـ :

”(وـ الضـرـبـ الثـانـيـ)ـ أـنـ يـسـكـتـ الشـارـعـ عـنـ الـحـكـمـ الـخـاصـ أـوـ يـتـرـكـ أـمـرـاـ مـنـ الـأـمـرـ وـ مـوـجـبـ الـعـقـضـىـ لـهـ قـائـمـ ،ـ وـ سـبـبـهـ فـيـ زـمـانـ الـوـحـىـ وـ فـيـ مـاـ بـعـدـ مـوـجـدـ ثـابـتـ ،ـ إـلـاـ أـنـهـ لـمـ

يـحدـدـ فـيـ أـمـرـ زـائـدـ ،ـ عـلـىـ مـاـ كـانـ مـنـ الـحـكـمـ الـعـامـ فـيـ أـمـثالـهـ وـ لـاـ يـنـقـصـ مـنـهـ إـلـاـ أـنـهـ لـمـ كـانـ الـمـعـنـىـ الـمـوـجـبـ لـشـرـعـيـهـ الـحـكـمـ الـعـقـلـيـ الـخـاصـ مـوـجـدـاـ ثـمـ لـمـ يـشـرـعـ وـ لـاـ نـبـهـ كـانـ صـرـيـحـاـ فـيـ أـنـ الـزـائـدـ عـلـىـ مـاـ ثـبـتـ هـنـالـكـ بـدـعـةـ زـائـدـ وـ مـخـالـفـةـ لـقـصـدـ الشـارـعـ ،ـ إـذـ فـهـمـ مـنـ قـصـدـهـ الـوـقـوفـ عـنـدـمـاـ حـذـهـنـالـكـ لـاـ الـزـيـادـةـ عـلـيـهـ وـ لـاـ النـقـصـانـ مـنـهـ“.

كـذـلـكـ هـنـاكـ كـثـيـرـ مـنـ الـرـوـاـيـاتـ ،ـ ذـكـرـ فـيـهاـ تـبـيـعـ الـعـدـيدـ مـنـ الـمـحـدـثـاتـ وـ الـمـسـتـجـدـاتـ صـادـرـاـ مـنـ هـذـاـ الـإـطـارـ الشـرـعـيـ ،ـ فـقـدـ روـاـ كـتـابـ ”نـفـائـسـ الـأـزـهـارـ تـرـجـمـةـ مـجـالـسـ الـأـبـرـارـ“ وـ الـكـتـبـ الـأـخـرـىـ أـنـ عـلـيـاـ كـرـمـ اللـهـ وـ جـهـهـ قدـ صـرـحـ بـاـبـتـادـعـ التـنـفـلـ قـبـلـ صـلـوةـ الـعـيـدـيـنـ ،ـ وـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ عـمـرـ أـنـكـرـ الـارـتـقـاعـ بـالـأـيـدـىـ فـيـ الدـعـاءـ عـلـىـ الصـدـورـ ،ـ وـ الـاهـتـمـامـ بـأـدـاءـ صـلـةـ الـضـحـىـ وـ الـقـنـوـتـ فـيـ الـعـصـرـ ،ـ وـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ الـمـغـفـلـ قدـ اـعـتـبـرـ الـبـسـمـلـةـ بـالـجـهـرـ فـيـ الـصـلـاـةـ بـدـعـةـ ،ـ وـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ مـسـعـودـ نـسـبـ قـرـاءـةـ الـكـلـمـةـ الـطـيـبـةـ وـ الـتـسـلـيمـ عـلـىـ النـبـيـ عَلَيْهِ الْحَمْدُ وَالْكَبْرُ بـالـجـهـرـ فـيـ الـمـسـجـدـ إـلـىـ بـدـعـ نـكـرـةـ.

كما ورد الحكم بابتداع كلّ من التنّقل قبل العيدين وقبل صلاة الفجر، في كتاب “الهداية”， و من رفع الصوت بالذكر يوم العيدين في كتاب “طوالع الأنوار” و “حواشي الدر المختار”， و من الزائدات على العشرين من ركعات الترلويخ في كتابي “الأمالي” و “الكافية” للشعبي، و من الدعاء الجماعي، و الاجتماع عند اختتام قراءة القرآن المجيد، في كتب “فتاوي الكبيرى” و “ الدر المختار” و “فتاوي عجيب” و “فتاوي إبراهيم الشاهى” و “كتن العمالة في شرح أوراد”， و من إلقاء الخطاب عند الكسوف، في مختلف الكتب الفقهية، و من صلوة الرغائب في كتاب “الكبيرى”， و من تلاوة سورة “الكافرون” بالجماع في كتابي “الفتاوى العالمة المغيرة” و “نصاب الاحتساب”， و من غيرها مما لا تستطيع هذه العجالة بسطه و الضرب به من الأمثلة، و ما قصدى من وراء ذلك إلا إيفاء الموضوع حقه مما يستحقه.

إن هذه القوانين و الثوابت الشرعية هي التي قد أنكر و

بدع من خلالها أكابر الأمة البيضاء و أسلافها الغيارى الأمانة جميع ما أُوجد و رُوِّج من أعمال الذكر لله و رسوله ﷺ، و أوراده و ممَا يتصل بالصلوة و الصيام، و إيصال الثواب و العبادات و الابتهاles و الآخريات من جدد الأمور و وحش الأفعال غير مرّة، إذ أنّ الخوف من لومة لائم و طعنة طاعن لم ينتبهم قطّ، و بعضا من التردد لم يمسسهم، أثّر المضي في عمل إنكارهم و إبطالهم و إعلانهم ابتداعها و إحداثها، مع أنّ المحدثين و المخترعين كانوا هم المجهرين بالكلمة الطيبة و المشهرين بالإسلام، و المنتهين إليه، بصالح القصد من ورائهم، بخالص و تهم إلى الدين و صاحبه. ألف ألف تحية و سلام، و يستدلون عليها بالفوائد الكثيرة و العوائد العميقية، و لكنهم لم يتناولوا هم بالرأفة و اللين في شأن الابتداع و الإحداث، بل أخذواهم على أخطائهم و محدثاتهم، و أظهر عيوبهم في خطبهم و مصنّفاتهم و نقشوشم و جادلواهم في وجوه القوم، إلى أن أدى ذلك إلى الإيقاع بين الأخوين الصميمين و الإغراء بين الأب و ابنه، و إحداث الشقاق بين

الأهلين والأقرباء وذوى الأرحام، وما أكثر هذه المشا凡 واثقلها، وما أرزا الشقاء للذين كانوا يحملونها إلى الآن، وكان ذلك متصلةً مسلسلًا.

لا يمث إلى الإنصاف والحق بصلةٍ أن يبدع ما أحدث المتقدّمون، ويرخص ما أبدع الحاضرون، فإنما أن يُعرض عن محاربة البدع و الخرافات إعراضًا كليًّا، ويُطرح كامل ما قام به الكبار المصلحون والمجذبون من الجهود والمساعي حول مقاومة الابتداع والإيزان بالحرب على المحدثات والخرافات في سلّات المهمّلات، وإنما أن يُبيّن الفارق بين تبديع البدعة القديمة و ترخيص البدعة الحديثة، ويُحثّم إلى قوانين الشريعة السمحّة و مبادئها في إثبات أن لا تكون هذه الأمور الحديثة بيعة، بكتاؤ كذا، و تكون غيرها بيعة، بهذه الوجوه والأسباب بكلّ وضوح، و لا أصلّة للاستدلال بحضور العلماء، و إشادتهم بها، أو ما نالت من الشهرة و ذيوع الصيت، لو أنها أطبقت على العالم، و أنت بنتائج مثمرة.

و سأقرى آنفًا بصر المطالع، بما يضيئه و يشرح صدره، مما أفاد به مسند الهند الأعظم والإمام الأكبر مجذد ألف الثاني العلامة الشيخ أحمد بن عبد الأحد السرهندي من قوله النير الموجّه، قائلاً:

”لا يكاد الرجل يجد عرفاً من السنة، ولا يحظى بنصيب من ثرائها الغالى القييم، حتى أن يحتزز من البدعة الحسنة ويتجنب ظالها، مثلاً يجتنب و يحتزز و يتأنى من البدعة السيئة، حتى من اسمها و طرقها، ولكن ذلك كاناليوم صعباً متعذراً على العلماء، حيث أنّهم غرقى في بحر البدع و الخرافات، و مسحورون بسحرها و مغلوبون بها على دينها و إيمانها، و صاروا ساكنين في ظلماتها و مرتاحين إلى حوالكها، فلا أعتقد هناك وجود بطلولة في نسمة من نسماتها، تستطيع معها التكلّم في وجهها بذلت شفة و مجادلة رجالها لمساعدة إحياء السنة، و مقاومتها بذات اليد و القدم لقمعها من جنورها، بل الأكثر من العلماء الذين أعاصرهم، هم الناصرو البدع و الخرافات، و المأihuالسنة و الحق في كنه

الأمر، و كانوا يفتقون بجوازها بل باستحسانها و استحبابها، و يدعوا إلى قبولها، شعوراً بالتعامل المشترك فيخلق، و مازا سيصـنـعـون ؟، إذا انتـشـرـتـهـ و عـمـ الضـلـالـ و شـمـلـ البـاطـلـ، بما يدعـونـهـ إـلـيـهـاـ، و لـعـلـهـ هـمـ الغـافـلـونـ عـنـ أـنـ الشـيـعـ وـ التـعـامـلـ لاـ يـكـونـ أـنـ يـعـتـدـ بـهـماـ فـيـ الـاحـتـاجـ لـأـمـرـعـنـدـ الشـرـعـ، غـيرـ مـاـ يـسـتـمـرـ فـعـلـهـ، وـ يـقـوـاـصـلـ تـنـاـوـلـهـ مـنـذـ صـدـرـ إـلـاسـلـامـ، وـ يـتـصـلـ تـسـلـالـهـ الـجـارـىـ بـخـيرـ الـقـرـونـ الـأـوـلـىـ بـإـجـمـاعـ، حـتـىـ يـوـمـنـاهـذاـ، كـمـاـ جـاءـ فـيـ كـتـابـ "ـالـفـتـاوـيـ الـغـيـاثـيـةـ"ـ :

” قال الشـيـخـ إـلـيـمـ الشـهـيدـ رـحـمـةـ اللـهـ سـبـحـانـهـ عـلـيـهـ : لاـ تـأـخـذـ بـاسـتـحـسـانـ مـشـاـيخـ بـلـغـ ، وـ إـنـمـاـ تـأـخـذـ بـقـوـلـ أـصـحـابـنـاـ الـمـتـقـدـمـينـ رـحـمـهـمـ اللـهـ سـبـحـانـهـ ، لـأـنـ مـوـجـبـ التـعـامـلـ فـيـ بـلـدـةـ لـاـ يـدـلـ عـلـىـ جـوـازـ ، وـ إـنـمـاـ يـدـلـ عـلـىـ جـوـازـ مـاـ يـكـونـ الـاسـتـمـرـارـ مـنـ الصـدـرـ الـأـوـلـ ، فـيـكـونـ ذـلـكـ دـلـيـلـاـ عـلـىـ تـقـرـيرـ النـبـيـ عـلـيـهـ الـسـلـامـ ، عـلـىـ ذـلـكـ فـيـكـونـ مـنـهـ عـلـيـهـ وـ عـلـىـ آـلـهـ الـصـلـوةـ وـ الـسـلـامـ ، وـ أـمـاـ إـذـ الـمـ يـكـنـ كـذـلـكـ لـاـ يـكـونـ فـعـلـهـ حـجـةـ ، إـلـاـ إـذـ كـانـ ذـلـكـ

عن النـاسـ كـافـةـ فـيـ الـبـلـدـانـ كـلـهـاـ ، لـيـكـونـ إـجـمـاعـاـ ، وـ إـجـمـاعـ

حـجـةـ ، إـلـاـ تـرـىـ أـنـهـ لـوـ تـعـامـلـواـ عـلـىـ بـيـعـ الـخـمـرـ ، وـ عـلـىـ الـرـبـوـ ، لـاـ

يـفـتـىـ بـالـحـلـ“ـ .

قد تـحـقـقـ بـغـيرـ شـكـ أـنـ لـيـسـ مـعـتـدـاـ بـهـ وـ لـاـ مـقـبـوـلاـ دـاخـلـاـ

فـيـ التـشـرـيعـ ، سـوـىـ مـاـ تـقـرـرـ فـيـ الـعـصـورـ الـمـبـارـكـةـ الـأـوـلـىـ

الـثـلـاثـ ، لـأـنـ التـعـامـلـاتـ فـيـ خـيـرـ الـقـرـونـ فـيـ الـأـصـلـ تـقـرـيرـاتـ

الـنـبـيـ عـلـيـهـ الـسـلـامـ وـ سـنـنـهـ وـ أـنـيـ لـلـبـدـعـةـ أـنـ يـمـسـهـاـ ، أـمـاـ الـجـمـيعـ مـنـ

أـنـوـاعـ التـعـامـلـاتـ الـتـىـ أـطـبـقـتـ أـنـحـاءـ الـبـلـادـ وـ تـعـامـلـ بـهـاـ جـمـيعـ

الـبـشـرـ فـيـمـاـ بـيـنـهـمـ عـبـرـ الـعـصـورـ الـمـخـتـلـفـةـ فـلـاـ يـمـكـنـ لـفـرـدـ أـنـ يـطـلـعـ

عـلـيـهـ بـكـامـلـهـ .

لاـ يـصـحـ اـسـتـشـهـادـ فـيـ إـبـاحـةـ شـيـءـ

وـ حـرـمـتـهـ بـأـفـعـالـ الـصـوـفـيـةـ

لـاـ إـسـتـنـادـ لـتـصـرـفـاتـ الـصـوـفـيـةـ فـيـ الـحـلـالـ وـ الـحـرـامـ ، بـلـ

مـمـاـ يـكـفـيـهـمـ أـنـ نـحـسـنـ الـظـنـ إـلـيـهـمـ وـ نـعـزـرـهـمـ وـ لـاـ نـلـوـمـهـمـ وـ

نـحـوـلـ أـمـورـهـمـ إـلـىـ اللـهـ تـعـالـىـ ، فـأـقـوـاـلـ إـلـمـ الـإـمـامـ الـأـعـظـمـ أـبـيـ حـيـفـةـ

وـ تـلـمـيـذـهـ هـىـ الـأـكـثـرـ إـعـتـارـاـوـ قـبـوـلاـ فـيـ هـذـاـ الـمـضـمـارـ مـنـ

المرجع والمأب ، وصَلَّى اللهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ -

وَآخِر دُعَوانَا أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَالسَّلَامُ

الأَحْقَرُ الْأَفْقَرُ (إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ) مُحَمَّدُ فَارُوقُ غَفْرَلَهُ
بَلْدَةُ أَتْرَاؤُونَ ، إِلَهُ آبَادَ ، شَعْبَانُ الْمَكْرَمُ ١٣٩٩ هـ

التعريب: ابو فهد وسیم الغوندوی الندوی

9616456979

البريد الالكتروني: fahad.shaan88@gmail.com

أَعْمَالُ الشَّيْخِ أَبْنِي بَكْرٍ وَشَبْلٍ وَأَبْنِي الْحَسْنِ النُّورِيِّ " -
لَا يَجُوزُ حَمْلُ طَرِيقَةِ الدُّعَوَةِ السَّائِدَةِ عَلَى الْمَدَارِسِ
وَالخَوَانِقِ فَإِنَّهُ الْقِيَاسُ مَعَ الْفَارِقِ

لَأَنَّ فَقِيدَ الْفَرَصِ وَالْفَرَاغِ ، أَجْمَلُ الْحَدِيثِ أَحْكَامُ
الْمَدَارِسِ وَالخَوَانِقِ ، وَإِلَّا أَفْصَلُهَا ، فَمِنَ الْمَلَاحِظِ أَنَّ الْمَقَارِنَةَ
بَيْنَ الْمَدَارِسِ وَالخَوَانِقِ وَأَمْثَالِهَا الَّتِي تَتَأَكَّدُ بِالشَّرِيعَةِ وَ
السَّلْفِ الصَّالِحِ ، وَالْحَرْكَةِ التَّبَلِيغِيَّةِ الْرَّاهِنَةِ الْمُعَيْنَةِ ، فِي
هِيَئَتِهَا الْمُخْصُوصَةِ الْمُتَقَيَّدَةِ بِالْقِيَودِ الْمُخْصُوصَةِ وَطَرِيقَتِهَا
الْمُعَيْنَةِ ، تَكُونُ هِيَ مِنْ قَبْلِ "الْقِيَاسِ مَعَ الْفَارِقِ" -

أَكْتَفِي بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ ، وَسَيُظْهِرُ الْكِتَابُ الْمُفَضَّلُ عَلَى
سَاحَةِ الْوَاقِعِ - بِمُشَيَّثَةِ اللَّهِ تَعَالَى - ، وَأَرْجُو مِنْكُمْ أَنْ لَا
تَنْسُونِي فِي صَالِحِ دُعَوَاتِكُمْ وَلَا تَضْنُنُوا عَلَيَّ بِتَوْجِيهِاتِكُمْ وَ
سَدَادِ آرَائِكُمْ ، وَإِنْ يَقُعُ فِي أَعْيُنِكُمْ خَطَأً فِي هَذِهِ الْعِجَالَةِ ،
فَاطْلَعُونِي عَلَيْهِ مِنْ فَضَائِكُمْ ، وَلَكُمُ التَّرْحِيبُ السَّاخِنُ فِي الرَّدِّ
عَلَى مَا بَيْنِ أَيْدِيكُمْ ، حِينَ لَا تَوَافِقُونَهُ -

هَذَا مَا سَنَحَ لِي الْآنُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ